الشبكة العربية للمنظمات الأهلية
ARAB NETWORK FOR NGOS

المجتمع المدني العربي في مواجهة المخاطر الاجتماعية
- قراءة نقدية -

"الملخص التنفيذي"
للتقرير السنوي الحادي عشر للمنظمات الأهلية العربية

المنظمات الأهلية في مواجهة المخاطر التي تتعرض لها الأسرة العربية

د. أماني قنديل
المحرر والباحث الرئيسي

التقرير السنوي الحادي عشر للمنظمات الأهلية العربية
المنظمات الأهلية في مواجهة المخاطر التي تتعرض لها الأسرة العربية
"ملخص تنفيذي"

حقوق الطبع محفوظة
للشبكة العربية للمنظمات الأهلية
٥٢ شارع أحمد فخري – مدينة نصر – القاهرة – مصر
هاتف : ٢٢٨٧٦٣٢٨ – ٢٢٨٧٦٤٨٩ (٢٠٢+)
فاكس : ٢٢٨٧٦٦٧٤ (٢٠٢+)
e-mail:shabaka@shabakaegypt.org
website:www.shabakaegypt.org

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
٢٠١٣/
طبع : بمطابع نوبار

الإخراج الفني
محمد أميـن

تم إنجاز هذا التقرير بمنحة مقدمة من "معهد الدوحة الدولي للأسرة، عضو في مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع"

لا يعبر ما يتضمنه هذا التقرير بالضرورة عن وجهة نظر "معهد الدوحة الدولي للأسرة" أو "الشبكة العربية للمنظمات الأهلية"، وإنما يعبر عن وجهات نظر الباحثين والخبراء المشاركين فيه.

المجتمع المدني العربي في مواجهة المخاطر الاجتماعية
– قراءة نقدية–

د. أماني قنديل

(المحرر والباحث الرئيسي)

فريق العمل

المملكة الأردنية الهاشمية:	د.ذياب البداينة وآخرون
مملكة البحرين:	أ. عبد الله جناحي
الجمهورية التونسية:	د. عائشة التايب
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:	د. مليكة الموهوني
الجمهورية السودانية:	د. حيدر إبراهيم
دولة فلسطين:	أ. ياسر علاونة
دولة قطر:	د. فاطمة الكبيسي
الجمهورية اللبنانية:	د. كامل مهنا، د. مصطفى حجازي
جمهورية مصر العربية:	د. علي ليلة
المملكة المغربية:	د. عبد اللطيف كداي،
	د. فاطمة الزهراء بن حسين
الجمهورية اليمنية:	د. فؤاد الصلاحي

تنسيق: هدى البكر

تقديـم

يأتي التقرير السنوي الحادي عشر للمنظمات الأهلية العربية في عام ٢٠١٣ بعنوان "المنظمات الأهلية في مواجهة المخاطر الاجتماعية التي تتعرض لها الأسرة العربية"، ليكون بمثابة خطوة جديدة على طريق التراكم المعرفي الذي بدأته الشبكة العربية للمنظمات الأهلية عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بإصدار التقريرين الأول والثاني عن ملامح القطاع الأهلي في المنطقة العربية، واستمر حتى الآن ليصل عدد التقارير السنوية الصادرة عن الشبكة إلى عشرة تقارير يطرح كل منها رؤية لدور المنظمات الأهلية العربية تجاه قضية محورية مثل الفقر، الشراكة، البيئة، التطوع، أو تجاه قطاع محدد مثل المرأة، الأطفال، الشباب، ويأتي ذلك الطرح في إطار مقارن ليعكس أوجه التشابه والاختلاف بين الدول العربية.

إن القضية التي يطرحها التقرير الذي نقدم له، تتمحور في طبيعة المخاطر الاجتماعية التي تتعرض لها الأسرة العربية، والأدوار التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني للحد من هذه المخاطر من جانب، والتعامل مع آثارها من جانب آخر، ويأتي هذا التقرير في لحظة يتنامى فيها حجم المخاطر الاجتماعية، في ظل موجة من التغييرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعصف بالمنطقة العربية، وتخلق حالة من "عدم اليقين" التي تزيد من حدة هذه المخاطر وآثارها على الأسرة العربية.

شارك في هذا التقرير ستة عشر باحثًا وباحثة، من إحدى عشرة دولة عربية، وقد اهتمت مختلف التقارير الوطنية بصياغة خريطة معرفية لأهم المخاطر الاجتماعية في كل دولة عربية وأكثرها إلحاحًا، ثم رصد وتقييم طبيعة الأدوار التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني في إطار درء هذه المخاطر أو التخفيف من وطأتها. وقد كشفت النتائج الرئيسية للتقارير الوطنية عن أن هناك مخاطر أساسية تهدد الأسرة العربية، أبرزها ما تعلق بالفقر، والبطالة، والأمية، وتنامي المناطق العشوائية، والتهميش الاجتماعي لفئات مجتمعية، مثلت "استبعاد" أو إقصاء مجتمعي لهم. على الجانب الآخر، كانت هناك مخاطر اجتماعية تهدد

كيان الأسرة العربية أهمها العنوسة، وزواج القاصرات، والعنف الذي اجتاح أغلب الأسر العربية (داخلها أو إزاء المجتمع)، والمخدرات، وظاهرة التسرب من التعليم، وأطفال الشوارع، وعمالة الأطفال، والتعرض السلبي للإنترنت.

كما اتضح من التقارير أن الفئات الأكثر عرضة للمخاطر الاجتماعية وتأثرًا بها هم الفقراء، الأميون، سكان العشوائيات، النساء الفقيرات المعيلات لأسر، الأطفال، والشباب، ومن ثم فهي الفئات الأولى بالرعاية، والتي ينبغي أن تركز عليهم السياسات الاجتماعية في الدول العربية.

وعلى صعيد دور منظمات المجتمع المدني في التعامل مع المخاطر الاجتماعية المتنامية في المنطقة العربية، فقد كشفت التقارير الوطنية عن أن غالبية المنظمات تتبنى اقترابًا خيريًا رعائيًا تقليديًا، ومن ثم اتسمت تدخلاتها بأنها ذات طابع تسكيني وليس علاجيًا أو "تحصينيًا"، كما أنها في أغلب الأحيان لم تتعامل مع الأسرة كوحدة واحدة، وإنما قامت بتقسيمها إلى قطاعات حيث توجه بعضها نحو المرأة، والبعض الآخر نحو الأطفال أو الشباب، وهو ما لم يوفر الفرصة لوضع برامج متكاملة تتوجه نحو الأسرة ككل، كي تحفظ لها تماسكها ووحدتها.

وقد خلص التقرير إلى بلورة خمس نقاط رئيسية لتكون بمثابة خارطة طريق أمام منظمات المجتمع المدني العربي، تساعدها على صياغة وتبني منهج جديد في مواجهة المخاطر الاجتماعية التي تحيط بالأسرة العربية، يقوم على "التحصين والعلاج" وليس "التسكين"، بعضها تعلق بالسياسات الاجتماعية التي تتبناها الدولة، وبعضها الآخر يبلور عدة توصيات تتوجه نحو المنظمات الأهلية ذاتها. وقد هدفنا من ذلك إلى إعادة النظر – من جانب الدولة والمنظمات الأهلية– في رؤيتها وفلسفتها للتعامل مع المخاطر الاجتماعية، التي تهدد الأسرة، والمجتمع ككل بمزيد من الفاعلية.

طلال بن عبد العزيز

رئيس مجلس أمناء

الشبكة العربية للمنظمات الأهلية

تقديـم

أنشـــىء معهـد الدوحـــة الـــدولي للأســـرة (معهـد الدوحـــة الـــدولي للدراســـات الأســـرية والتنميـــة ســـابقاً) بمبـــادرة كريمـــة مـــن صـــاحبة الســـمو الشـــيخة مـــوزا بنـــت ناصـــر، رئـــيس مجلـس إدارة مؤسســـة قطـــر للتربيـــة والعلـــوم وتنميـــة المجتمـــع فـــي عـــام ٢٠٠٦ ، وكانـــت مبـــادرة إنشـــاء المعهـــد قـــد أعلنتهـــا صـــاحبة الســـمو فـــي ختـــام مـــؤتمر الدوحـــة الـــدولي للأســـرة عـــام ٢٠٠٤، والـــذي نظـــم بمناســـبة الـــذكرى الســـنوية العاشـــرة للســـنة الدوليـــة للأسـرة، بهـدف التصـدي للتحـديات التـي تواجـه الأسـرة فـي إطـار العولمـة، وذلـك إدراكـاً لمـــا يـــوفره تعزيـــز الأســـرة مـــن فرصـــة فريـــدة لمعالجـــة المشـــاكل المجتمعيـــة بصـــورة شـــمولية. ويمثـــل إعـــلان الدوحـــة الصـــادر عـــن ذلـــك المـــؤتمر بمـــا يتضـــمنه مـــن تأكيـــد لأهـــم الالتزامـــات الدوليـــة تجـــاه الأســـرة المرجعيـــة الأساســـية لعمـــل المعهـــد الـــذي يتمتـــع بالصفة الاستشارية الخاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.

وتتمثـــل رســـالة معهـــد الدوحـــة الـــدولي للأســـرة فـــي دعـــم تحقيـــق أهـــداف إعـــلان الدوحـــة للأســـرة مـــن خـــلال الإســـهام فـــي القاعـــدة المعرفيـــة الدوليـــة حـــول قضـــايا الأســـرة العربيـــة عـــن طريـــق إجـــراء الدراســـات العلميـــة عاليـــة الجـــودة ونشـــرها، وتشـــجيع التبـــادل المعرفـــي عـــن قضـــايا الأســـرة العربيـــة بـــين شـــبكة عالميـــة متعـــددة التخصصـــات مـــن البـــاحثين وصـــانعي السياســـات ومقـــدمي الخـــدمات للأســـر، ووضـــع قضـــايا الأســـرة ضـــمن أولويـــات صـــانعي السياســـات مـــن خـــلال جهـــود المناصـــرة والاتصـــال علـــى المســـتوى المحلـــي والإقليمـــي والـــدولي، وأخيـــرا، بنـــاء تحـــالف دولـــي مـــن الخبـــراء المتخصصـــين فـــي قضايا الأسرة العربية.

ويولي المعهد أهمية كبيرة للشراكة مع منظمات المجتمع المدني العربي، ودعم مساهمة المنظمات الأهلية في معالجة القضايا التي تواجه الأسرة العربية بوجه خاص، لذا فإننا سعداء بدعمنا للتقرير السنوي الحادي عشر للشبكة العربية للمنظمات الأهلية والذي يأتي تحت عنوان "المنظمات الأهلية في مواجهة المخاطر التي تتعرض لها الأسرة العربية". إن

الحاجة إلى دراسات علمية جادة عن الاسرة العربية أكثر أهمية اليوم من أي وقت مضى بسبب التحديات التي تواجه الأسرة، والتغييرات العميقة التي تمر بها المجتمعات العربية، والتي تؤثر على قدرة الأسرة على التصدي لهذه التحديات، وضعف الدعم المقدم لها للقيام بأدوارها الأساسية. ويأمل المعهد أن يوفر هذا التقرير، بما يحمله من تحليل علمي لهذه المخاطر، قاعده متينة لعمل عربي أهلي منسق لدعم تماسك الأسرة العربية، وإجراء المزيد من البحوث حول القضايا والتحديات التي كشف عنها .

عبد الله بن ناصر آل خليفة

رئيس مجلس الإدارة

معهد الدوحة الدولي للأسرة

المجتمع المدنى العربى
فى مواجهة المخاطر الاجتماعية

– قراءة نقدية –

د. أمانى قنديل

هذا هو التقرير الحادى عشر الذى تصدره الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، وهو فى حد ذاته "قصة نجاح" لمنظمة عربية إنمائية غير ربحية، حرصت – فى إطار اهتمامها بالبحوث والدراسات المعنية بالمجتمع المدني– على أن تصدر تقريراً سنوياً يشارك فيه فريق من الباحثين والخبراء العرب، يتناول بالتحليل موضوعاً رئيسياً مهماً، يسهم فى التراكم المعرفى من جانب، والكشف عن الواقع العربى من جانب آخر.

هذا التراكم المعرفي، والقيمة المضافة التى يحدثها التقرير السنوى للشبكة العربية للمنظمات الأهلية، يمكن تلمسه من أولى "محطاته" التى تحرك فيها عام ٢٠٠١ (العام العالمى للتطوع)، ثم عام ٢٠٠٢ حين صدر التقريران الأول والثانى يتلمسان واقع المنظمات الأهلية فى كل بلد عربي، من منظور حجم هذا القطاع، وتاريخه، واتجاهات النمو، ومجالات النشاط، والتشريعات الحاكمة للمنظمات الأهلية.

كان التحدى الذى واجه الشبكة، هو قدرتنا على الاستدامة فى إصدار هذه التقارير، وهو أحد المقاييس العالمية لمراكز البحوث والدراسات الاجتماعية والاستراتيجية... كانت "الاستدامة" التى تواجه إصدار هذا التقرير – الذى يصدر سنوياً– لا ينظر لها فقط فى توفير التمويل للتقرير السنوي، **ولكن الاستدامة هنا بالنسبة لنا كانت تعني:**

١. **استمرارية جهود الشبكة العربية لتلمس قضايا وزوايا مختلفة ومتعددة، لتحليل واقع وتطور منظمات المجتمع المدنى فى تعامله و"قدراته الاستجابية" لمتغيرات عالمية وإقليمية، وتحديات تنموية...** ومن ثم ووفقاً لهذا المنظور تنوعت التقارير السنوية، وكشفت النقاب عن قدرات القطاع الأهلى إزاء **مكافحة الفقر** (عام ٢٠٠٤)، **وتمكين المرأة العربية** (عام ٢٠٠٥)، **وبناء شراكة فاعلة بين المجتمع المدنى والحكومات والقطاع الخاص** (عام ٢٠٠٦)، ثم تناولنا **الشباب** ضمن منظومة المجتمع المدنى (عام ٢٠٠٧)، تبعها اهتمام التقرير السنوى **بالأطفال** (عام ٢٠٠٨)، وصدر التقرير السنوى للشبكة العربية للمنظمات الأهلية (عام ٢٠٠٩) ليتلمس وزن الاهتمام **بقضايا البيئة على المستوى العربي**، ثم صدر التقرير التالى (عام ٢٠١٠) ليطرح ويناقش **المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص وتفاعلاته مع المجتمع المدني**، بعد ذلك – وفى سياق الاهتمام العالمى بالتطوع وتقييم الأمم المتحدة لحالة التطوع بعد عشر سنوات من العام العالمى للتطوع– صدر فى هذا السياق التقرير السنوى العاشر **للتطوع**

(عام ٢٠١١)... ونحن الآن فى مطلع عام ٢٠١٣ نقدم للتقرير السنوى الحادى عشر للشبكة العربية للمنظمات الأهلية، الذى يدق ناقوس الخطر أمام الحكومات العربية ومنظمات المجتمع المدنى للتعامل من منظور مختلف وفعال، **مع المخاطر التى تهدد الأسرة العربية.**

إذن تحدى الاستدامة الذى واجه التقرير السنوى للمنظمات الأهلية العربية، تعاملت معه الشبكة العربية بجهود دءوبة، وتراكم معرفى تدرج فى كل عام، ليرصد ويوثق ويحلل وضعية منظمات المجتمع المدني، فى مختلف الدول العربية، إزاء التحديات التنموية... نحن إزاء أحد عشر تقريرا سنويا، منذ عام ٢٠٠١ حين صدر التقرير الأول، حتى عام ٢٠١٣ حين أطلقنا التقرير الحادى عشر.

٢. **إن تحدى استدامة إصدار التقرير السنوى للشبكة العربية، يتخطى "دورية" وانتظام التقرير، ويتخطى أيضا التنوع والتراكم المعرفي، فالشبكة كانت – ومازالت– تسعى إلى الامتداد فى كل الدول العربية، واستقطاب كفاءات من الباحثين لتشكيل فريق العمل فى كل عام، واجتذاب اهتمام شباب الباحثين..** وفى هذا السياق كانت جهود الشبكة كبيرة، ومن المعروف – والذى سجلناه من قبل عدة مرات– أنه إذا كان القطاع الأهلى تمتد جذوره التاريخية لفترة طويلة، إلا أنه لم يتطور كمجال بحثى متميز له اقترابات ومناهجه، إلا فى العقدين الأخيرين من القرن العشرين... وقد أدى ذلك إلى صعوبات أمام الشبكة – خاصة فى بعض الدول العربية– لاستقطاب فرق بحثية تنشط فى دراسة القطاع الأهلي، من منظور ثقافى واجتماعى واقتصادى وسياسي.... هو مجال بحثى متعدد ومتكامل الاقترابات Multi Disciplinary field.

لقد تعاون فى إصدار التقارير السنوية للشبكة العربية، عبر أكثر من عقد من الزمان، نحو ١٣٢ باحثاً وباحثة من مختلف الدول العربية، يشكلون الآن – عام ٢٠١٣– جماعة أكاديمية عربية، نشطة فى تحليل ورصد وتوثيق تطورات العمل الأهلى العربي... إلا أن هذا لا ينفى ندرة أو صعوبة توفير خبراء يشاركون معنا، وذلك فى بعض الدول العربية.

٣. **إن البعد الثالث الذى حقق "استدامة" إصدار التقرير السنوى للشبكة العربية، جاء عبر شراكة وتفهم مختلف الأطراف، لقيمة إصدار مثل هذا العمل العلمى الجماعى كل عام (٢٠٠١– ٢٠١٣).** الطرف الأول هم الباحثون والخبراء الذين شاركوا معنا، عبر هذه السنوات، بعضهم أسهم بشكل تطوعى كامل، والبعض الآخر قبل التعاون معنا وبذل جهوداً مخلصة فى تقريره بمقابل رمزي... الطرف الثانى مؤسسات عربية داعمة تعاونت مع الشبكة لاستدامة إصدار التقرير منهم: برنامج الخليج العربى للتنمية، ومنظمة المرأة العربية – جامعة الدول العربية، والمكتب العربى للشباب والبيئة، ومعهد الدوحة الدولى للدراسات الأسرية والتنمية – قطر، والذى دعم التقرير السنوى الحادى عشر، الذى نقدم له عبر هذه الصفحات، بعنوان "المنظمات الأهلية فى مواجهة المخاطر التى تتعرض لها الأسرة العربية"... نشير أيضاً إلى مؤسسة عامل فى لبنان، التى حرصت فى السنوات الأخيرة على إعداد وتنفيذ عمل ميدانى فى لبنان، يحقق المزيد من العمق فى الدراسة، واستضافة ورشة عمل لإطلاق التقرير السنوى فى بيروت.

إذن شراكة أطراف متعددة للشبكة العربية، قد أسهمت فى تحقيق استدامة إصدار التقرير السنوى على مدى اثنى عشر عاما، منذ عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠١٣.

القسم الأول
الاعتبارات التى تحدد أهمية تناول المجتمع المدنى فى مواجهة المخاطر الاجتماعية

إذا كان التقرير السنوى الحادى عشر للشبكة العربية للمنظمات الأهلية، قد تبنى تحليل ومناقشة "المنظمات الأهلية فى مواجهة المخاطر التى تتعرض لها الأسرة العربية"، فإنه يصبح من الضرورى إبراز أهمية هذا الموضوع الذى تم اختياره، والتى تجد ما يبررها فى الإطار العالمى من جهة، وفى السياق الإقليمى العربى من جهة أخرى.

أولاً: اعتبارات ترتبط بالعولمة:

إن "العولمة" التى تبلورت بكل وضوح مع مطلع العقد الأول من الألفية الثالثة تعنى – وبإيجاز – فى تجلياتها الاقتصادية كسر الحدود بين دول العالم، وفتحها لتجارة عالمية حرة، وتعنى فى تجلياتها السياسية إقرار وقبول الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وتعنى فى تجلياتها الثقافية عولمة مبادئ مركزية، تؤكد على الحريات وقبول الآخر، واحترام التنوع الثقافى وإفرازاته، وحقوق المواطنة.. العولمة بهذا المعنى تبرز مبادئ ثقافات عابرة للحدود، بما يعنيه ذلك من إمكانات تعايش ثقافات مختلفة، وفى نفس المجتمع، وبما يعنيه أيضاً من الاغتراب الثقافى والاجتماعى لبعض الفئات أو القطاعات (وفى نفس المجتمع)... من المهم جداً من منظور تعاملنا مع المخاطر الاجتماعية، إبراز ارتباط العولمة بالتطور التكنولوجى غير المسبوق فى التاريخ الإنساني، وما صاحبه من تطور متسارع فى تكنولوجيا الاتصال[١].

ماذا تعنى العولمة فى إطار تأصيل أهمية موضوع "المخاطر الاجتماعية والمجتمع المدني"؟

يمكن بإيجاز الإشارة إلى ما يلي:

١. **إن فتح الحدود للتجارة العالمية يتضمن إمكانات تصدير "المخاطر والأزمات" من بلد لآخر**، ومن قارة إلى أخرى، ويكفى التدليل على ذلك بالأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على المنطقة العربية.

٢. **إن العولمة قد ارتبطت بتهميش قطاعات كبيرة من العمالة، لم تمتلك دولها قدرات تنافسية**، ومن ثم لم يتم إعداد قطاعات واسعة من الشباب خاصة، للتسلح بمهارات فنية وتكنولوجية حديثة وبالطبع هم يفتقدون نوعية تعليم عالية، ويتم تهميشهم وتهميش قدرات تنافسية للدول ذاتها، **ويفرض ذلك علينا فتح ملفات أبرزها:**

- **بطالة الخريجين.**
- **نوعية التعليم المتدنية.**
- **مخاطر الفقر والتهميش.**

٣. **إن العولمة التى فتحت الأبواب على مصراعيها للشركات الكبرى العالمية متعددة الجنسيات، وامتدت بفروعها وشراكاتها إلى كل دول العالم، بدت مخاطرها فى عدة مستويات:**

- **تحالفات مصالح لاستثمارات ورجال أعمال تمت على حساب تعميق التباينات والفروق الطبقية، ومن ثم أثرت على العدالة الاجتماعية سلباً.**
- **تحقيق المصالح يتم فى أحيان كثيرة على حساب تخريب أو تلويث البيئة.**
- **قدرات محدودة للعمالة للحفاظ على حقوقها وحقوق أسرها.**

٤. **إن العولمة التى ارتبطت بظهور فاعلين جدد** New actors، مثل الشركات الكبرى متعددة الجنسيات وتصاعد دور المؤسسات العالمية، والمنظمات الدولية غير الحكومية، هى ذاتها العولمة التى أضافت أدواراً جديدة لمنظمات المجتمع المدنى سواء من منظور الديمقراطية والحريات، أو من منظور التنمية... ومن ثم برزت فى هذا السياق، مفاهيم الشراكة، والمسئولية الاجتماعية، والتنمية البشرية المستدامة، وشبكات الحماية والأمان، وإدارة المخاطر الاجتماعية [٢] social risk management. والأخيرة، أى إدارة المخاطر الاجتماعية، أحد أطرافها منظمات المجتمع المدني، كما سنرى ونتابع فيما بعد.. وهنا مهم أن نلحظ أن العولمة، على النحو السابق، قد ارتبطت – بل وفرضت– تصعيد الاهتمام بمفهوم وآليات "إدارة المخاطر الاجتماعية"، استناداً إلى إمكانات قائمة "بتصدير المخاطر والأزمات" من جهة، وتقليص المفهوم التقليدى لسيادة الدولة من جهة أخرى.

٥. **لقد امتدت مخاطر العولمة ببساطة شديدة إلى الثقافة والقيم والهوية، بل إنها تلامست مع تفجير القوميات، والعصبيات، والطوائف الدينية...** امتدت مخاطرها – مع إقرارنا بإيجابيات متعددة للعولمة– إلى الأسرة ذاتها، فحدث انشقاق بين الأجيال الشابة وجيل الآباء... بالطبع نحن هنا فى هذا السياق، نؤكد على تطورات تكنولوجيا الاتصال، وبروز ما يسمى "بالاتصال الاجتماعي" عبر الإنترنت، والتأثيرات التى أحدثها لتواصل الملايين معا(٣).

العولمة من هذا المنظور، طرحت المخاطر التالية:

- **ملامح ثقافة مختلفة وقيم جديدة** تغزو عقول قطاعات كبيرة من الشباب، وتحدث اضطرابات فى القيم والهوية.
- **تعرض قطاعات واسعة من الأطفال لثقافة الإنترنت من دون أية مراقبة،** أو تواجد مؤسسات تنشئة اجتماعية لترشيد توظيف تكنولوجيا الاتصال.
- **فجوة كبيرة** داخل الأسرة بين الأجيال.
- **غزو ثقافة استهلاكية ترفيه،** تدفع الأطفال والشباب نحو سلوك إنفاقى غير رشيد، والتوجه نحو النموذج الغربى (بدءا من الماركات العالمية التى تسوق لها شركات متعددة الجنسيات، وانتهاء بقيم وسلوك بعيد عن التقاليد الوطنية).
- **مخاطر استبعاد قطاعات من الفقراء غير القادرين** على مسايرة تكنولوجيا الاتصال.

العولمة إذن فى تجلياتها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية، وما صاحبها من تطور تكنولوجى متسارع قد لفتت الاهتمام إلى جملة من المخاطر الاجتماعية، فى حاجة إلى تدخل علمى منظم من جانب الحكومات والمجتمع المدني، وتبنى آليات مختلفة للتعامل معها، خاصة ما تعلق بالسياسات الاجتماعية والتعليمية، وابتداع مراصد ومراكز لمراقبة المخاطر الاجتماعية قبل أن تتحول إلى أزمات كبرى.

ثانياً: اعتبارات ترتبط بتصاعد الاهتمام المعرفى لدراسة المخاطر الاجتماعية:

وعلى الجانب الآخر فقد صاحب العولمة، نشاط أكاديمى ومعرفى مهم، يتعلق بإدارة المخاطر وزيادة فرص مراقبتها والسيطرة عليها، وهو ما يمثل جانباً آخر لأهمية تناولنا فى هذا التقرير لموضوع "المخاطر الاجتماعية" التى تتعرض لها الأسرة العربية... وتتمثل المؤشرات العالمية للتصاعد الأكاديمى فى تحليل المخاطر، فيما يلي:

١. **تأسيس عدد كبير من مراكز إدارة وتحليل المخاطر فى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأوروبا واليابان،** بعضها ملحق بجامعات كبرى (مثل مركز إدارة المخاطر فى جامعة بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية، ومركز المخاطر وإدارة الأزمات بجامعة جورج واشنطن)، وبعضها الآخر مستقل عن الجامعات، ويضم خبراء وباحثين لتقييم اتجاهات التطور الاجتماعى والتعامل مع المخاطر (وهو النمط الغالب فى الدول الأوروبية)[٤].

٢. **تأسيس تجمعات ومنتديات معرفية، تضم علماء وخبراء معنيين بالمخاطر الاجتماعية، تحرص على المراقبة الدائمة "ودق ناقوس الخطر"**، وتصدر أعمالاً مهمة للحد من المخاطر... من أبرز هذه التجمعات "منتدى أمن المعرفة بالمخاطر"، والذى صدر عنه منذ سنوات قليلة "الورقة البيضاء" white paper التى تحدد مصادر ومفاهيم المخاطر وآليات التعامل معها[٥].

٣. **المؤشر الآخر لتصاعد الاهتمام المعرفي/الأكاديمى بالمخاطر الاجتماعية فى زمن العولمة، هو تأسيس "وحدات مراقبة بحثية" فى الشركات العالمية متعددة الجنسية، وفى كبرى شركات القطاع الخاص** فى دول العالم، لرصد المخاطر الاجتماعية وهو ما يبرز انعكاسات الأخيرة على قطاع الأعمال واستقراره من جهة، وإمكانات تأثيره من جهة أخرى على بيئة العمل... ومن أهم ما يمكن الإشارة إليه بهذا الخصوص "مبادرة المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص" والتى صدرت عن جامعة هارفارد فى العقد الأول من الألفية الثالثة[٦].

٤. **إصدار عدة وثائق عالمية من منظمات عالمية، خضعت لدراسات عميقة من الخبراء، صاحبت** تعقيدات وانعكاسات العولمة، تنبه للمخاطر الاجتماعية، منها:

- "**وثيقة الأمن الإنساني**" التى تحدثت عن مجتمع المخاطر العالمى فى زمن العولمة، والتهديدات التى تحيط بالعالم، والأهم إبراز فكرة "تصدير المخاطر" عبر الحدود الجغرافية، فى ضوء "صعوبات حصار المخاطر والأزمات"، وذلك وفقاً لهذه الوثيقة الصادرة عن الأمم المتحدة(٧).
- من هذه الوثائق العالمية أيضاً التى حملت رؤية علمية للمخاطر وتخوفات حصارها، كانت **وثيقة الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة**، والتى اكتسبت شهرة واسعة لعدة أسباب **أولها:** تصديق رؤساء وزعماء العالم عليها، **ثانيها:** أنها برزت كمعاهدة عالمية لمواجهة المخاطر، **ثالثها:** تضمينها مؤشرات لقياس التقدم المحرز، **رابعها:** أنها عكست التوافق العالمى حول المخاطر التالية: الفقر، الأمية ونوعية التعليم، نوعية وشمول الخدمات الصحية، تحديات تمكين المرأة، تحديات البيئة، بناء شراكة فاعلة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني(٨).
- **يضاف إلى ذلك سلسلة من الدراسات والبحوث المهمة التى صدرت عن البنك الدولي، فى العقد الأول من الألفية الثالثة**، تتناول المخاطر الاجتماعية وآليات الحماية الاجتماعية للفقراء والفئات المهمشة، ومنهجيات تحليل وتقييم المخاطر، وتدخلات الحكومات والمجتمع المدني.
- يمكن أيضاً الإشارة إلى الوثيقة المهمة، التى أعدها فريق من خبراء العالم فى منظمة الأيزو (منظمة القياسات العالمية)، تحت رعاية الأمم المتحدة، والتى تضمنت "**جميع أبعاد المسئولية المجتمعية للقطاع الخاص**" وآليات الحماية من مخاطر البيئة، وأخرى لحماية حقوق العاملين، والإسهام فى حماية المجتمع ككل – والفئات المهمشة على وجه الخصوص– من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية، وبما يسهم فى درء واستبعاد المخاطر أو التقليل منها(٩).

٥. **المؤشر الخامس الذى يمكن تناوله لإلقاء الضوء على الاهتمام العالمى – الذى صاحب سنوات العولمة– للاهتمام بدراسة المخاطر الاجتماعية، قد تمثل فى تنامى مجال بحثى فى العلوم الاجتماعية**، تحت مسمى "سوسيولوجيا المخاطر"، يفتح الباب لموقف جديد تجاه العلم والمعرفة، حين ينبهنا إلى كيفية إدراك البشر فى كل مجتمع

للمخاطر[١٠]... **هذا المدخل المعرفى الحديث يدفعنا إلى الانتباه لقضايا وموضوعات كبرى، أهمها من منظور تناولنا للمخاطر الاجتماعية والمجتمع المدني، ما يلي:**

- إن **إدراك المخاطر والتعامل معها،** يختلف من شخص إلى آخر، ومن مجتمع إلى آخر، وفقاً لمتغيرات التعليم، والثقافة، والدخل.
- إن ثقافة المخاطر السائدة فى المجتمع أو لدى جماعة معينة قد تدفع **لإنكار المخاطر أو الاعتراف بها أو المبالغة.**
- إن **غياب أو نقص المعلومات وعدم تدفقها بشفافية** يؤدى إلى زيادة التهديد بالمخاطر.
- هناك **أدوار مهمة للمجتمع المدني،** على مستويات التوعية والتثقيف والتأهيل والتعليم، تسهم فى مواجهة المخاطر/أو الحد منها.
- إن "**النظرية الثقافية للمخاطر**"، تهتم بالقيم والتقاليد والآراء والعقيدة، وغيرها مما قد يحمل معه مستويات للثقة بين الأفراد والجماعات، وبينهم وبين الحكومات، ثم الأجيال بعضها بالبعض الآخر.

الخلاصة إذن أن العولمة قد صاحبتها مخاطر اقتصادية واجتماعية وثقافية بحيث تم التعبير عنها بأنها "مجتمع المخاطر العالمي"، هى مخاطر لا تعرف الحدود الجغرافية، بعضها مخاطر محسوبة، وأخرى يصعب التنبؤ به.. هو مجتمع "عدم اليقين"، وقد صاحب هذه المتغيرات العالمية اهتمام أكاديمي أنتج معرفة ضخمة، وغير مسبوقة، لمواجهة المخاطر الاجتماعية، وطرح آليات متعددة للمواجهة، خلاصتها ضرورة تطوير نظام ديمقراطى تشاركى لإدارة المخاطر الاجتماعية، وتوسيع مساحة التفاعل مع منظمات المجتمع المدني.

ثالثاً : اعتبارات ترتبط بالسياق الإقليمى العربي :

يصدر هذا التقرير الحادى عشر للشبكة العربية، فى مواجهة المخاطر التى تهدد الأسرة العربية، فى "لحظة زمنية فارقة" تشهدها المنطقة العربية ككل، وفى سياق تفاعلات متعددة مع متغيرات عالمية.

١. وإذا كنا نتصدى بشكل أو بآخر لما يعرف فى العلوم الاجتماعية الحديثة، بإدارة المخاطر الاجتماعية، والتى عبرنا فيما سبق عن الاهتمام العالمى والأكاديمى بها، **فإننا نستهدف فى هذا السياق استقطاب منظمات المجتمع المدنى لطرح ومناقشة أبعاد وأولويات المخاطر الاجتماعية، فى كل سياق مجتمعى ثم التعامل مع هذه المخاطر... كذلك نحن نستقطب الحكومات العربية لإحداث نقلة نوعية فى السياسات الاجتماعية على مستويين رئيسيين:**

- الانتقال من التوجه الرعائى إلى التوجه التمكينى التنموي.
- الانتقال من التعامل الجزئي/ القطاعي، مع أعضاء الأسرة (شباب، أطفال، نساء...)، إلى التعامل الكلى مع الأسرة ككل، كخلية أساسية فى المجتمع، وأهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية.

٢. **ومن منظور اهتمامنا بتفعيل دور منظمات المجتمع المدنى فى مواجهة المخاطر التى تحيط بالأسرة العربية**، فإن الهدف الرئيسى من هذا التقرير (الحادى عشر)، والذى يتضمن إحدى عشرة دولة عربية (مصر، السودان، لبنان، فلسطين، الأردن، تونس، الجزائر، المغرب، البحرين، قطر، اليمن)، **يتمثل فى عدة أمور تتكامل معا، وأبرزها:**

- **تبيان خريطة المخاطر، وأولوياتها**، فى كل بلد عربى نتناوله وضرورة وعى منظمات المجتمع المدنى بهذه المخاطر، والتعامل معها.
- **توفير مرونة استجابية** مهم أن تتمتع بها منظمات المجتمع المدني، وإلى جانبها قدرات (معرفية، وبشرية، ومادية) للتفاعل مع أسر تهددها المخاطر من كل جانب... (التهميش، الفقر، البطالة، تدنى أو غياب الخدمات، قصور البنية الرئيسية، التفكك الأسري، اختلال القيم والأخلاقيات...).

- **التحول الواعى من تبنى فلسفة الخيرية والإغاثة إلى فلسفة تنموية حقوقية**، قادرة على توفير عناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لملايين الأسر التى تتعرض للتهميش، ليس لأسباب ترتبط بالفقراء أو الدخل فقط، وإنما أحيانا هو سياسات استبعاد اجتماعى وسياسي، وأخرى غير قادرة على تحقيق العدالة الاجتماعية.

٣. من منظور المجتمع المدنى والمخاطر التى تتعرض لها الأسرة، نحن نستهدف أيضاً فى هذه "اللحظة الفارقة" فى المنطقة العربية، التنبه إلى أن مصادر المخاطر وتنوعها من جهة، والتهديدات التى تتضمنها من جهة أخرى، **تتطلب بناء شراكات قوية وحقيقية بين الأطراف الفاعلة**، وهي الحكومات ومنظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص والمراكز والمؤسسات الأكاديمية والإعلام.

٤. **نستهدف أيضاً من هذا التقرير، إبراز المخاطر التى تهدد جهود ومسار التنمية البشرية، بل وتهدد الاستقرار الاجتماعى فى المجتمعات العربية**... نحن إزاء قنابل "غير موقوتة" قابلة للانفجار فى أية لحظة، فى وجه الجميع، ذلك لأن مصادر الخطر ذاتها لن تقتصر على قطاع دون آخر أو شريحة سكانية دون أخرى، ولكن نصبح أمام "كرة الثلج" التى تتحرك من مكان إلى آخر، وتتدحرج وتطول الجميع... إن مخاطر ارتفاع نسبة البطالة بين الخريجين الشباب فى غالبية الدول العربية، أحد المخاطر الرئيسية أو القنابل القابلة للانفجار فى أية لحظة، تزايد السكان تحت خط الفقر، أشكال العنف غير المسبوقة التى امتدت – كما سنرى من تقارير دول عربية– من الشارع إلى المدارس والجامعات، تجاهل إنصاف المرأة وحقوقها، العشوائيات التى تشتد كثافة وضراوة فى عدة دول عربية (مصر، لبنان، المغرب، اليمن، الجزائر، وصولاً إلى مملكة البحرين..)، ارتفاع نسبة النساء الفقيرات المعيلات لأسر ما بين ١٧% و٢٣% فى الدول العربية، المخدرات، التسرب من التعليم، الاتجار فى البشر.... هذه وغيرها من المخاطر التى ينبه لها تقريرنا السنوي، ويلفت النظر إلى ضرورة المراجعة النقدية لخريطة المجتمع المدني، وفلسفته، وآلياته، ولنبحث معاً عن "الثغرات فى الأداء"، فى إطار جهد جماعى يستهدف تفعيل أدوار الأطراف.

٥. **من المهم أن نشير إلى أن مطلع العقد الثانى من الألفية الثالثة، قد شهد ما يعرف عالمياً "بثورات الربيع العربي"**، لإسقاط النظم الحاكمة والمطالبة بالعدالة الاجتماعية والديمقراطية والحريات (تونس، ومصر، واليمن، وليبيا...) يضاف إلى ذلك الحالة السورية والصدامات المسلحة الدامية بين القوى الحاكمة، وقوى المعارضة، وهجرة الآلاف من سوريا إلى لبنان والأردن ومصر، بما يحمله ذلك من ضغوط النازحين ومطالب الإغاثة والإعاشة فى دول قدراتها محدودة، وهو ما سجلته بعض التقارير الوطنية. من جانب آخر، هناك دول أخرى فى المنطقة تشهد ضغوطاً ومطالب جماهيرية وفئوية، لتحقيق الإصلاح والديمقراطية، أو إنصاف فئات تعرضت لاستبعاد اجتماعى وسياسى لأسباب تتصل بالعقيدة أو الأيديولوجية أو الرأي.

ودون الدخول فى تفاصيل هذه الحالة الثورية والإصلاحية فى المنطقة العربية، فإن المحصلة النهائية لها هى عدم الاستقرار السياسي، والتوترات والصراعات الاجتماعية والسياسية غير المسبوقة، بالإضافة إلى ضغوط اقتصادية هائلة مصدرها ارتفاع الأسعار وعدم القدرة على ترشيدها أو السيطرة عليها، وتراجع المخصصات المالية المتاحة للسياسات الاجتماعية والاقتصادية.

إن هذه الأوضاع على اختلاف حدتها ومستوياتها – خاصة فى الدول التى شهدت الثورة– قد أدت إلى مخاطر غير مسبوقة طالت الكثير من الفئات والشرائح الاجتماعية، بالإضافة إلى حالة الاحتقان المجتمعى والاستقطاب السياسي، وغياب الحوار بين الأطراف، والانقسامات المجتمعية، وعنف لفظى ومادى بين مختلف القوى.

هذه اللحظة التاريخية، التى يسودها عدم اليقين فى المستقبل، وتتسم بالسيولة، والحراك السياسى والاجتماعي، تطرح مشهداً جديداً، يستلزم التقييم والمراجعة من جانب كل الأطراف... هذا المشهد الجديد بعد مرور عامين من العقد الثانى للألفية الثالثة يتسم بما يلي:

- **قوى جديدة** فاعلة تمثلت فى الشباب.
- **مطالب وضغوط** لمشاركة الطبقة المتوسطة.
- **تغيرات فى النخب** الناشطة على مستوى المجتمع المدني.

- قيادة التغيير، وفى كل أشكاله، اعتماداً على **التشبيك والتواصل عبر الشبكة الإلكترونية.**
- **مصادمات وصراعات بين الأجيال،** ونزوع الشباب والشابات إلى البحث عن مساحات حرية أكبر.
- الاحتياج غير المسبوق لنظام **نزاهة متكامل، وقدرات أكثر فاعلية للحد من الفساد.**
- مطالب قوية فى اتجاه العدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص والديمقراطية.. **حالة من عدم الرضا عن السياسات الاجتماعية.**
- الحاجة إلى **إعادة الثقة بين الدولة والمجتمع المدنى والقطاع الخاص.**
- **تمزق وانشقاق اجتماعي،** تعكسه صدامات التيارات الفكرية والسياسية معا، والذى عكس حالة استقطاب – يصاحبها حشد الجماهير– من كل طرف فى مواجهة الآخر[١١].

إذن نحن أيضاً فى المنطقة العربية ككل، نشهد – بالإضافة إلى المخاطر التى ترتبط بالتهميش والفقر ونوعية الحياة والمنظومة القيمية– سلسلة جديدة أخرى من مخاطر التوتر والصراع وعدم الاستقرار السياسى والاجتماعي، وهو ما يجعل المخاطر أكثر قسوة وأقوى فى تأثيراتها السلبية، على وضعية الأسرة العربية.

خلاصة القول إن هذا العمل العلمى المتميز الذى يمتد إلى ١١ دولة عربية، ويشارك فيه فريق عمل يضم ١٦ باحثاً وخبيراً، يستهدف إثارة اهتمام منظمات المجتمع المدني، والحكومات، والمراكز البحثية والأكاديمية، نحو تحليل وتقييم المخاطر التى أضحت الأسرة العربية تتعرض لها، وتتعامل معها، والتى تتطلب رؤية جديدة تتناسب مع المتغيرات العالمية والإقليمية، وهى رؤية تستلزم منهجية مختلفة وآليات متكاملة فى إطار أولويات واضحة تتناسب مع كل مجتمع، وتتلاقى مع قدرات الأطراف الفاعلة.

رابعاً: مقاربة المفاهيم ومنهجية التقرير:

نهدف من هذا البعد الثانى الذى نتناوله إلى توضيح المفاهيم الأساسية التى يعتمد عليها هذا التقرير، والذى يتناول ١١ دولة عربية، ويتمثل أبرزها في:

- مفهوم المخاطر الاجتماعية، ومصادرها.
- مفهوم إدارة المخاطر الاجتماعية، ومستوياتها.
- الاقتراب المنهجى من الأسرة فى علاقتها بالمخاطر.
- المجتمع المدنى بين الفاعلين الأساسيين فى مواجهة المخاطر.

وقبل أن نتناول المفاهيم السابقة – فى علاقتها بموضوع التقرير– قد يكون من المهم إبداء بعض الملاحظات الأولية الموجزة لإلقاء الضوء على منهجية إعداد هذا العمل:

- **أولى هذه الملاحظات** يتعلق باستمرارية حرص الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ومنذ التقرير الأول (٢٠٠١) حتى التقرير الحادى عشر، على إعداد إطار مرجعى لموضوع هذا التقرير، وربطه بالتراكم العلمى للشبكة، وتبيان أهدافه ومحاوره بدقة.. بالإضافة إلى أسئلة أساسية نسعى لتوفير إجابات عنها، حتى نتمكن من المقارنة بين الدول العربية (ضمن التقرير) من جانب، وإبراز خصوصية السياق الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى مختلف الدول العربية من جانب آخر.
- **الملاحظة الثانية:** تتعلق بفريق العمل الذى يقوم بإعداد التقارير الوطنية، حيث يتم تكليف باحث رئيسى من كل بلد عربى – أحيانا يشاركه آخرون– حتى يخرج العمل فى النهاية معبرا – قدر الإمكان– عن المجتمع الذى ينتمى إليه الباحث.. ومن ناحية أخرى، وبالإضافة إلى تزويد الفريق ككل بالإطار المرجعي، نحرص على التوافق بين الجميع حول المحاور والأسئلة الأساسية، مع توافر مساحة من الحرية للباحث للتعبير عن إشكاليات أخرى، أو خصوصية للسياق المجتمعى ذاته (من ذلك حالة مصر، وتونس، واليمن بعد الثورات، وفلسطين حيث يتواجد الاحتلال، والاستيطان، والانقسام بين غزة والضفة، كذلك حالة لبنان التى طرحت بقوة الأوضاع الطائفية...).
- **الملاحظة الثالثة:** إن التقارير الوطنية بخصوص الموضوع المطروح – وهو هنا "المجتمع المدنى فى مواجهة المخاطر الاجتماعية"– تعتمد على البيانات الرسمية

الصادرة عن أجهزة الدولة، بالإضافة إلى نتائج بحوث ودراسات، تلقى الضوء على المخاطر الاجتماعية التى تهدد الأسرة العربية، إلى جانب توفير الشبكة العربية جميع إصداراتها وأعمالها العلمية (٤٢ دراسة تتناول من جوانب مختلفة تحليل وتقييم المنظمات الأهلية).. فى بعض الحالات – ونشير هنا إلى لبنان– حرصت مجموعة العمل على استكمال مهمتها بتطبيق دراسة ميدانية لتعميق النتائج.

- **الملاحظة الرابعة:** إن التقارير تتم مراجعتها وتقييمها، فى حدود ما هو متاح لها من بيانات، من قبل لجنة خبراء، وأحيانا تتم مراجعة الباحث لاستكمال بعض الثغرات. وتتبع ذلك عملية شاملة لتحرير العمل ككل، وإعداد الفصل الأول، الذى يمثل قراءة نقدية للنتائج وبلورة أفكار أساسية، ونماذج متميزة من أداء منظمات المجتمع المدني.
- **الملاحظة الخامسة:** يتم إطلاق التقرير فى النهاية، من عدة دول عربية، وتوزيع الإصدار فى مختلف الأقطار، مع إعداد نسخة موجزة باللغتين العربية والإنجليزية، وتحرص الشبكة على تضمين موقعها الإلكترونى لمستخلص الدراسة (بالعربية، والإنجليزية).

هذا التقرير الحادى عشر للشبكة العربية، يمتد نطاق الدراسات الوطنية التى تضمنها ليشمل مصر، والسودان، ولبنان، والأردن، وفلسطين، وتونس، والجزائر، والمغرب، والبحرين، وقطر، واليمن، شارك فيه ١٦ باحثاً وباحثة من الخبراء فى الدول العربية المذكورة... وسعت الشبكة إلى الامتداد لدول أخرى، ولم تتمكن من توفير الخبراء•.

أ. التعريف بمفهوم المخاطر الاجتماعية ومصادرها:

لقد اكتسب مجال تحليل المخاطر Risk Analysis أهمية كبيرة فى السنوات الأخيرة من منظور السعى لتحقيق "الأمن الإنساني" من جهة، وفى المقابل الطرح المتكرر والنقاش حول

• اعتذر بعض الباحثين فى موعد تسليم الدراسة، رغم المتابعة المستمرة لهم.

"مجتمع المخاطر العالمي" من جهة أخرى، حيث أصبح من الصعب فى عصر العولمة حصار المخاطر والأزمات داخل حدود جغرافية معينة، إضافة إلى ما أشرنا إليه فى الجزء السابق عن "تصدير المخاطر"، والمخاطر "عابرة الحدود"، وهى مصطلحات تعبر بدقة عن أهمية الموضوع.

وفى سياق عالمى تصاعدت فيه أهمية تحليل المخاطر الاجتماعية – عبر سلسلة من الأعمال الأكاديمية المهمة– وكذلك تنوعت "مراصد مراقبة الأخطار الاجتماعية"، على النحو الذى أشرنا إليه من قبل، فإننا يمكن أن نلحظ ما يلي:

١. تعدد وتنوع تعريفات المخاطر:

إن منظمة القياسات العالمية (الأيزو) تعتمد فكرة عامة، وهى "تواجد تهديد بالخطر وإدراك أن شيئاً ما سيقود إلى خسائر، فى الممتلكات والأرواح وفى نظم المعلومات والمؤسسات والمشروعات..."، هذا التعريف يتفق مع منظمة عالمية لها طبيعة خاصة، فى تركيزها على أفعال ومنهجيات، تؤثر على مستويات الأداء المهني[١٢].. من جهة أخرى، برزت فى العلوم الاجتماعية، فى السنوات الأخيرة من القرن العشرين تعريفات أخرى للمخاطر، تربط بينها وبين قدرات وإمكانات التقليل منها، وتصبح إدارة المخاطر هى "جهود علمية، جماعية، تسعى لتجنب المخاطر، أو التقليل من احتمالات حدوثها، أو التعامل مع آثارها، وهى عملية تتضمن تقييم المخاطر، إدراك المخاطر، ثم إدارتها أى التعامل مع آثارها"[١٣].

إن المخاطر هى كل ما من شأنه أن يؤثر سلباً على تحقيق الأهداف، وعلى البشر، والممتلكات والأموال، وقد تكون انعكاساً لأحداث سيئة غير متوقعة، ترتفع إزاءها نسبة "عدم اليقين"، أو قد تكون ناتجة عن أفعال وممارسات وسلوكيات تقود مباشرة إلى الخطر. إن إدراك المخاطر هو أمر نسبى يختلف من سياق ثقافى واجتماعى إلى آخر، كما أن التعامل مع المخاطر يتحدد بعدة عوامل أهمها تدفق المعلومات بشفافية، والإدارة الرشيدة للمخاطر، وتوزيع الأدوار بين الفاعلين (حكومات، منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص).

إن مفهوم إدارة المخاطر الاجتماعية، والذى شاع فى الأدبيات ثم الممارسات فى نهاية القرن العشرين، قد استخدم فى إطار طرح سياسة اجتماعية "استجابية"، وإثارة ضرورة توافر "شبكة أمان اجتماعي"، تستهدف – ضمن أمور أخرى– التعامل التشاركى مع المخاطر، وفى سياق تعدد الفاعلين المؤثرين فى المخاطر، وكذلك الأفراد والأسر والجماعات المهمشة التى تشتد درجة تأثرها السلبى بالمخاطر(١٤).

إدارة المخاطر الاجتماعية تستند إلى رؤية للسياسات فى إطار كلى Macro، يهتم بكل فئات المجتمع، وفى الوقت ذاته، تضمين هذا الكل رؤية جزئية أو قطاعية تكون معنية بالفقراء والفئات المهمشة... وبهذه الرؤية فإن الحماية الاجتماعية، وكذلك الرعاية الاجتماعية – التى تستند إليها الفلسفة التقليدية للسياسات الاجتماعية فى المنطقة العربية– تخرج عن كونها الأدوات المالية أى التأمينات والتعويضات والمساعدات المادية، لتمتد إلى حماية البشر، وتحصين حياتهم من المخاطر، وتفعيل أدوات تعامل المجتمع ككل والفئات المهمشة خاصة، فى مواجهة المخاطر.

فى سياق هذا الطرح لإدارة المخاطر الاجتماعية، والذى طوره Robert Holzman، فى عمل مهم أصدره البنك الدولى (عام ٢٠٠٠)، لإدارة المخاطر الاجتماعية، **يكون التساؤل عن موقع المجتمع المدنى على خريطة إدارة المخاطر الاجتماعية، والذى دفعنا للاهتمام بالموضوع؟** هنا عدة نقاط مهمة وموجزة، ينبغى تفهمها وأخذها فى الاعتبار، وهي:

- إن التعامل مع المخاطر الاجتماعية يثير – وبقوة– حدود ومسئوليات الدولة والمجتمع المدني، والمجتمع ككل. ويعنى ذلك إقرار مسئولية الدولة بالدرجة الأولى عن توفير الأمن الإنساني، وتبنى سياسة اجتماعية "استجابية" و"مرنة" قادرة على التعامل – بمفهوم يتسع عن الرعاية الاجتماعية– مع المجتمع والمتغيرات الوطنية والعالمية، وتوافر قدرات تعامل المجتمع ككل والفئات الفقيرة والمهمشة، للمخاطر.

- إن مسئولية الدولة يواجهها على الجانب الآخر مسئولية لمنظمات المجتمع المدني، تتخطى الإغاثة والرعاية الاجتماعية، لتمتد إلى مسارين رئيسيين:

أولهما: التمكين للأفراد والجماعات المهمشة، من أجل التحصين من المخاطر.

الخطر لا يكون خطراً إلا بتدنى قدرات التعامل مع هذا الخطر.

ثانيهما: مراقبة الدولة وسياساتها الوطنية فى تعاملها مع المخاطر، وفى تنفيذها لشبكة الحماية أو الأمان الاجتماعي.

إن المخاطر البنيوية التى ترتبط بالسياسات العامة للدولة تتطلب سياسات وطنية.

- المحصلة التى ينبغى التأكيد عليها فى هذا السياق، والتى طالما تم تناولها فى أعمالنا السابقة، هى أن الشراكة الحقيقية، والفاعلة بين الأطراف (المجتمع المدني، الحكومات، القطاع الخاص)، هى التى يمكنها تحقيق التنمية المستدامة، ويمكنها حماية الفقراء والفئات المهمشة من المخاطر، وذلك فى عالم يسوده "عدم اليقين".
- وإذا كنا قد أشرنا عدة مرات إلى أن التعامل مع المخاطر يتوقف على مجموعة من العوامل الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فإننا نشير فى هذا السياق إلى "إدراك المخاطر"، وهو عامل مهم وحاسم فى التعامل مع المخاطر[١٥]... ومن ثم ما يعد خطراً رئيسياً فى مجتمع معين، قد لا يعد كذلك فى سياق مجتمعى آخر، بل إن إدراك المخاطر فى نفس المجتمع يختلف من شريحة لأخرى ومن جماعة لأخرى، ويختلف أيضاً وفقاً للمناطق فى بعض المجتمعات.. يدفعنا ذلك للتأكيد على أن أحد أدوار منظمات المجتمع المدنى إزاء تلمس المخاطر، دق ناقوس الخطر لتنبيه الحكومات ثم مراقبتها ومتابعتها، وعلى الجانب الآخر ضرورة تبنى منظمات المجتمع المدنى "حملات توعية وتثقيف مستمرة" تتوجه للرأى العام، وتؤثر فى "الوعى والإدراك"

لحجم المخاطر وانعكاساتها السلبية على الجميع (على سبيل المثال مخاطر إدمان المخدرات، ومخاطر التسرب من التعليم، ومخاطر العنف، والتمييز ضد النساء..).

إن الإغاثة والعمل الخيرى والرعائي، هى جميعها "مسكن" مؤقت فى المعاناة من المخاطر، بينما تقوية قدرات البشر وتأهيلهم للاعتماد على أنفسهم لدرء المخاطر، وتحصينهم فى مواجهة المخاطر، هى مسئولية مشتركة بين سياسات وطنية، ومجتمع مدنى يعتمد "معايير الإنجاز" الحديثة وليس المعايير التقليدية المتوارثة.

٢. ما مصادر المخاطر الاجتماعية؟

من المهم للتعامل مع المخاطر والإدارة الرشيدة لها، تحديد مصدر الخطر، وإمكانية تفاعل أحد مصادر الخطر مع مخاطر أخرى، وكذلك التعرف على مدى كثافة أو ضعف المخاطر، وتوابعها التى يتم التعبير عنها بكرة "الثلج"[١٦].

من ناحية أخرى، فإن المخاطر يمكن أن تكون كلية Macro (زلازل، سيول، انهيار سوق المال، ارتفاع نسبة التضخم.)، ويمكن أن تكون جزئية (تسريح عمال بعض المصانع، خسائر أو دمار فى منطقة جغرافية محددة، انهيار أو حرائق فى منطقة عشوائية.. وغير ذلك). كذلك هناك مخاطر متكررة عبر الزمن (سيول ترتبط بمكان محدد) وأخرى غير متكررة لكنها كارثية.. وهناك مخاطر فى بلد معين لكن يمكن حصارها، وأخرى لها تداعيات تمتد عبر الحدود.

هذا وقد صنفت الأدبيات الحديثة التى اهتمت بتحليل مصادر الخطر، على النحو التالي:

- **مصادر طبيعية:** مثل السيول والزلازل وكوارث الطبيعة، قد تكون مرتبطة بمكان جغرافى محدد، إلا أنها قد تأتى مفاجئة وتشكل صدمة ترتبط بخسائر كبرى فى الممتلكات والأرواح، وتقلل من فرص الإدارة الرشيدة لها.
- **مصادر مخاطر من صنع البشر أو ناتجة عن نشاط إنساني:**

– **أولها له طبيعة سياسية** مثل الحروب، والثورات، والصراعات المسلحة، والانشقاقات السياسية والعرقية والطائفية.

- **ثانيها** مخاطر لها **طبيعة إنسانية طارئة** (حوادث، انهيارات مساكن..).
- **ثالثها مخاطر صحية** تهدد حياة البشر وتتطلب اتخاذ تدابير سريعة وشاملة... وهناك مخاطر أخرى صحية تهدد الثروة الحيوانية والداجنة وتؤثر على المزارعين والمربين، وتؤثر أيضاً على المستهلكين.
- **رابعها مخاطر لها طبيعة اقتصادية**، بعضها يرتبط ببيئة العمل (اتباع سياسات اقتصادية مثل الخصخصة والبطالة المفاجئة للعمال، إضرابات العمال، الصدام بين العمال وأصحاب العمل، انتهاك حقوق العمال والتأثيرات السلبية على أسرهم..)، مخاطر أخرى اقتصادية تندرج فى هذا التصنيف أبرزها انهيار سوق المال، ركود الأسواق، التضخم وارتفاع الأسعار بشكل كبير يفوق قدرات شرائح كبيرة من الطبقة المتوسطة والدنيا.
-

- **هناك مخاطر أخرى تمت إضافتها وتصنيفها حديثاً، فى إطار العولمة من جانب، وفى ضوء التطور فى مجال إدارة المخاطر الاجتماعية من جانب آخر، أهمها:**

✓ **أن "الخطر أصبح بداخلنا جميعاً"**، وهذا مستوى مهم من المخاطر (أبرزته سوسيولوجيا المخاطر) ينبه لعلاقات الثقة والإحساس بالأمان، والانعكاسات الخطيرة لفقدانها على تفكيك الأسرة والمجتمع وغياب القدرة على الحوار والتسامح وقبول الآخر(١٧).

✓ **العلم وثورة التكنولوجيا والتطور غير المسبوق فى الإعلام الاجتماعى – وهو ما ارتبط بالعولمة– أنتج مخاطر جديدة فى العصر الحديث**، أبرزها المخاطر الناتجة عن التطور الصناعي، **والمخاطر البيئية** التى تستنزف البيئة وتفسدها بسبب انطلاق الرأسمالية المتوحشة، ومنها أيضاً "**مخاطر فقدان المعلومات**" التى أدت إلى سياسات وإجراءات لتحقيق الأمان فى توظيف تكنولوجيا الاتصال.. نشير أيضاً إلى مخاطر الاستخدام غير المسبوق للشبكة الإلكترونية، وعلى وجه الخصوص لدى الشباب والأطفال، والتى بدت أهم مخاطرها فى الاغتراب الثقافي، وفجوة الأجيال، وتهديد القيم والأخلاقيات (فى بعض الأحيان).

إن موسوعة Wikipedia تشير إلى أن البشر يتعرضون للمخاطر طوال التاريخ إلا أننا نعيش بحق الآن فى "مجتمع المخاطر" حيث يتسارع التحديث، وتتسارع عمليات التحول الاقتصادى والسياسى والتغييرات القيمية... ولا يتبقى لنا إلا التعامل مع المخاطر المحسوبة.

- **نحن نشهد سلسلة من المخاطر الاجتماعية والاقتصادية نتجت جزئياً عن العولمة، وفى جزء آخر نتجت عن "إخفاق التنمية"، أو تفاوت القدرات التنافسية بين الدول المتقدمة والدول النامية، أبرزها:**
  - ✓ **الفقر**، والتهميش، والاستبعاد الاجتماعي[♦].
  - ✓ **البطالة** والتقلب فى أنماط العمالة.
  - ✓ صعوبة التنبؤ باحتياجات **سوق العمل** (أزمة بطالة الخرجين).
  - ✓ مخاطر **العنف المتزايد**.
  - ✓ تزايد الفجوة بين من يملكون ولا يملكون، **غياب العدالة الاجتماعية**.
  - ✓ تقلبات فى **القيم**، وانحسار التقاليد، واهتزاز الهوية.
  - ✓ **التفكك الأسري**، والمخاطر التى يتعرض لها الأطفال.
  - ✓ نزعات قوية للهروب من الواقع **وإدمان المخدرات**.

إذا ارتبط بالمخاطر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، المذكورة، تدنى نوعية التعليم، ونوعية الخدمات الصحية، وغياب المشاركة السياسية والاجتماعية من جانب المواطنين، نصبح أمام سلسلة من المخاطر وحالة تأزم اجتماعى وسياسي، تبدو وكما أنها تدفع المجتمع ككل إلى الانهيار، وتدفع الدولة فى اتجاه تفكك مؤسسي، يجعلها فى التصنيف العالمى ضمن "الدول الفاشلة".

♦ الاستبعاد الاجتماعى لا يرتبط بالدخل أو حالة الفقر، ولكنه يرتبط بسياسات إقصاء وتهميش بعض الفئات، بسبب الأصل، أو العقيدة، أو الرأي.

ب.الاقتراب المنهجى من المخاطر التى تتعرض لها الأسرة العربية:

إذا كنا فى النقطة السابقة قد سعينا لتحديد مفهوم المخاطر الاجتماعية، وتصاعد الاهتمام بهذا الموضوع فى سياق العولمة، حين برز مفهوم مجتمع المخاطر العالمي، كما اجتهدنا فى رصد مصادر المخاطر، فإننا نستهدف فى هذا السياق لفت الاهتمام إلى عدد من الاعتبارات المنهجية بعضها يرتبط بالاقتراب من تحليل وضعية الأسرة، وبعضها الآخر يتعلق بمحاولة الربط بينها وبين منظمات المجتمع المدني.

بالنسبة إلى تركيزنا فى هذا العمل على الأسرة ككل، ثم وحداتها أو فئاتها (نساء، شباب، أطفال، رجال...)، فإنه من المهم الأخذ فى الاعتبار ما يلي:

- **أن أى تدخلات لحماية الأسرة من المخاطر، تتطلب سياسة اجتماعية تتسم بالشمول من ناحية، والتكامل من ناحية أخرى.** إذ أن هناك **تفاعلات** بين مختلف الأبعاد والمشكلات، وعملية تأثير وتأثر، من ذلك التفاعل بين التعليم والصحة والوعى الثقافى والدخل، وكلها تحدد معا "نوعية حياة الأسرة".
- الاعتبار التالى المنهجى الذى نؤكد عليه، هو محاولة **تجنب التعميم**، ووضع الظاهرة موضع التحليل فى سياقها، بمعنى ليس فقط أن نتحدث عن الأسرة فى مصر أو فى لبنان... إلخ، ولكن الوعى بوضع الأسرة فى السياق الثقافى والاجتماعى والاقتصادى المحدد، فهناك أسر الحضر وأسر الريف وأسر البادية، وهناك أسر تنتمى إلى الطبقات العليا، وأخرى فى شرائح متعددة من الوسطى، ثم الأقل.. وهكذا.

> **من المهم تجنب التعميم فى الحديث عن الأسرة، وكذلك فى الحديث عن المخاطر، التى قد لا تكون بنفس الحدة أو الكثافة فى داخل نفس شريحة الأسرة.**

- **درجة ومستوى التحصين من المخاطر بالنسبة للأسر فى البلد الواحد تختلف، حتى وإن كانت تنتمى لنفس الشريحة أو الخريطة الطبقية،** ولكن من المهم فى هذا السياق الإشارة إلى أن **الفقراء والفئات المهمشة، قد اجتذبوا الموقع الأهم** على خريطة المخاطر. والسبب الرئيسى هو عدم امتلاكهم لأدوات القوة التى تؤهلهم

للتعامل مع المخاطر (الدخل، التعليم، المهارات، الوعي...) ومن ثم كان الحديث الدائم عن "التمكين" سواء فى المنطقة العربية، أو فى الدول النامية.. كان أيضاً الطرح المتجدد من المؤسسات العالمية والحكومات، ومن جانب الأدبيات، **للحماية الاجتماعية** (طرحها البنك الدولى فى نهاية التسعينيات للاهتمام بالأسر المهمشة) ثم فى العقد الأول من الألفية الثالثة تطور الاهتمام بالفقراء وشرائح الطبقة المتوسطة الدنيا (للخوف من نزولها لدوائر الفقر)، فكانت "**شبكات الأمان الاجتماعي**" لكى يتحقق الاستثمار فى رأس المال البشرى (كبديل عن الحماية الاجتماعية التى تسير فى اتجاه سياسة الرعاية الاجتماعية)، **ومن ثم فإن الاهتمام بالأسر الفقيرة وفقا لشبكات الأمن الاجتماعي، سوف تحقق عدة إيجابيات، أبرزها:**

- ✓ **تجاوز الدعم النقدى / زيادة الإنفاق العام.**
- ✓ **التعبير عن تعدد الفاعلين Actors.**
- ✓ **تواجد فكرة بناء قدرات الفقراء والمهمشين**[١٨].

- **الاعتبار الآخر المهم فى تحليل وضعية الأسرة وربطها بالمخاطر ودور منظمات المجتمع المدني، يتعلق فى بعض الأحيان بالاندماج الاجتماعى مقابل التهميش.** ونحن هنا نتجاوز مقياس الدخل لنحدد الفقراء، ونهتم بمدى التفاعلات الاجتماعية والثقافية بين الأسر والجماعات والأفراد، وبينهم وبين السلطة السياسية[١٩].. وسوف نلمس فى عدة تقارير وطنية ضمن هذا العمل العلمى (حالة لبنان نموذج)، مدى المخاطر القائمة المرتبطة بالتوترات والصراعات السياسية وتكرار أحداث العنف المسلح، والقائمة فى جزء كبير منها على الطائفية والانقسامات السياسية وحين تحدث عملية فرز سياسى ودينى فى نفس الوقت، فإن المخاطر تشتد على غالبية الأسر.

التهميش إذن قد لا يرتبط بالفقر، ولكنه عملية إقصاء للآخر، وغياب للفرص المتكافئة والعدالة الاجتماعية ومن ثم يتصاعد خطاب الاندماج الاجتماعي.

- **اعتبار آخر مهم أن نلتفت إليه فى الاقتراب من تحليل المخاطر التى تتعرض لها الأسرة العربية، وهو محاولة ربط الظاهرة – التفكك الأسرى مثلا وارتفاع نسبة الطلاق– بالشرائح الاجتماعية والاقتصادية ذاتها، ولا نتناول أو نتوقف أمام أرقام ونسب مئوية فقط..** ووفقا للدكتور مصطفى حجازي[٢٠]، فإن ارتفاع نسبة الطلاق فى الأوساط المترفة العليا له أسباب ترتبط بسمات هذه الشريحة، على الجانب الآخر فإن التفكك الأسرى وارتفاع نسبة الطلاق فى أسر الشرائح " الشعبية"، وأسر الهوامش المتصدعة، لها أسباب مختلفة تجد جذورها فى البيئة الاجتماعية والاقتصادية ذاتها.

إن ما دون خط الفقر
هو ذاته ما دون الكرامة البشرية

ج. هناك مجموعة أخرى من الاعتبارات المنهجية ترتبط باقترابنا من المخاطر التى تهدد الأسرة من منظور تدخلات منظمات المجتمع المدني، فى مختلف الدول العربية، ونوجزها على النحو التالي:

- إن الأسرة هى مجال حيوى للعمل المدني، وتضم فئات عمرية وأجيالاً وشباباً ونساءً ورجالاً وأطفالاً، ومن ثم فإن منظمات المجتمع المدنى تتقاطع بلا شك مع الأسرة واحتياجاتها وتتعامل مع مخاطر تتعرض لها.
- وعلى الرغم من تقاطع منظمات المجتمع المدنى مع الأسرة، إلا أن الاقتراب الشامل منها، والتعامل معها كوحدة واحدة، **وتركيز "التدخلات النوعية" للنشاط المدنى على الأسرة ككل، هو أمر غير قائم**، أو يندر تواجده. خاصة من منظور الإرشاد الاجتماعى والثقافي، والتفاعل مع نوعية حياة الأسرة (وليس فقط النساء المعيلات لأسرة، أو الأطفال، أو الشباب..)
- **إذا كانت الأسر، كما ذكرنا من قبل، موزعة على خرائط اجتماعية مختلفة، سواء من منظور المناطق وتوزيعها الجغرافي، ومدى حظها من التنمية، أو من منظور اقتصادى واجتماعى وثقافي، فإن أحد الأسئلة البحثية المهمة هو:** كيف تتوافق

خريطة منظمات المجتمع المدنى مع الخريطة السكانية والتنموية؟

هل تحظى الأسر الفقيرة والمهمشة فى المحافظات أو المناطق خارج العاصمة والمدن الكبرى، باهتمام الفعل المدنى التطوعي؟ وهل ما يطلق عليه أسر العشوائيات (مصر) أو أسر أحزمة البؤس (لبنان) أو أسر الصفيح (المغرب) تحظى باهتمام؟ ما نوعية التدخلات.. وهل يغلب عليها التوجه الخيرى رغم أن الأخطار التى تتعرض لها هذه الأسر تتطلب التمكين؟.

- **يقودنا ما سبق إلى التأكيد بأن التراكم المعرفى بخصوص مدى توافق خريطة المجتمع المدنى مع خريطة المخاطر الاجتماعية، يحتاج إلى جهود بحثية ومعرفية، وقدر أكبر من اهتمام الجماعة الأكاديمية.**

هذا وقد قامت الكاتبة بدراسة أولية لاختبار العلاقة بين خريطة الجمعيات الأهلية فى مصر (عام٢٠٠٨) وخريطة التوزيع الجغرافى للفقر . اعتماداً على مؤشرات التنمية البشرية . وذلك فى مختلف المحافظات، وقد كشفت النتائج عن غياب "اتجاه عام" لتوافق الجمعيات مع مناطق الفقر[٢١].. كشف أيضاً عن أن الغالبية العظمى من الجمعيات النشطة فى أفقر محافظات الوجه القبلي، هى عمل خيرى له صبغة دينية بالأساس.. واللافت للاهتمام أن بعد مرور عامين على ثورة ٢٥يناير، وتأسيس حوالى ٤٦٠٠ جمعية أهلية جديدة، كان أكثر من نصفها خيرى أيضا له سمة دينية خيرية، وتتواجد فى مناطق الفقر (وهى نفس المناطق التى شهدت ارتفاع نسبة التصويت لقوى الإسلام السياسي).

نحن فى حاجة إلى مزيد من الجهود البحثية المتعمقة التى تستهدف تحليل ومعرفة ديناميات العمل الأهلى فى المنطقة العربية، واقترابها من مخاطر الفقر والتهميش بكل أشكاله ونحتاج لمزيد من التفسير لعلاقة المبادرات التطوعية المنظمة، بمستويات من العصبيات والقبلية وسياسات "الحشود" الموالين لتيارات سياسية بعينها، وهى ذاتها مخاطر تهدد وتشكك فى أداء ما توافقنا حوله "منظمات المجتمع المدني".

- وقد يكون من المهم أيضا فى سياق تناولنا لتدخلات منظمات المجتمع المدنى فى مواجهة المخاطر التى تتعرض لها الأسر العربية، **الإشارة إلى أن غياب التوثيق الدقيق لنشاط هذه المنظمات، وتفضيل تعدد الأنشطة والابتعاد عن التخصص** فى مجال محدد، يثير صعوبات أمام الباحثين.

وقد أشارت إلى ذلك غالبية التقارير الوطنية ضمن هذا الإصدار، مما يعرقل إمكانية التعرف على وزن اهتمام المنظمات الأهلية بالمخاطر التى تتعرض لها الأسرة فى مجتمع محدد.. يضاف إلى ذلك صعوبة تطبيق مؤشرات تحدد مدى فاعلية المنظمات الأهلية مثلا فى التقليل من الفقر، أو مكافحة الأمية، أو فى التأهيل والتدريب لإيجاد فرص عمل... وهكذا نجد " عناوين مخاطر كبرى" تنشط فيها منظمات المجتمع المدني، ولكن لا تتوافر لنا معايير عن " الإنجاز أو الأداء"، بخلاف بيانات وأرقام قد لا تكون لها دلالة[٢٢].

القسم الثاني

النتائج التى كشف عنها التقرير الحادى عشر للشبكة عام ٢٠١٣

أولاً : ملاحظات رئيسية توجه القراءة النقدية للنتائج:

إن هذا التقرير الحادى عشر للشبكة العربية للمنظمات الأهلية، والذى يناقش المخاطر التى تهدد الأسرة العربية وماهية الأدوار/ التدخلات التى تقوم بها منظمات المجتمع المدني، قد تضمن إحدى عشرة دولة عربية، وهي: مصر، والسودان، ولبنان، والأردن، وفلسطين، وتونس، والجزائر، والمغرب، وقطر، والبحرين، واليمن، **ومن ثم فإنه من المهم عند تحليل ومناقشة النتائج بشكل نقدي، الأخذ فى الاعتبار الملاحظات التالية:**

- **الملاحظة الأولى:** إننا وإن كنا فى هذا التقرير، ننبه إلى جملة من المخاطر التى تهدد كيان الأسرة العربية، وأدوارها الحيوية كأهم مؤسسة للتنشئة الاجتماعية، **فإننا ندق "ناقوس الخطر" إلى اهتزاز الموقف التقليدى للأسرة (باعتبارها الأولى والأهم فى التنشئة)، تحت وطأة متغيرات عالمية وأخرى إقليمية ووطنية، تتطلب "رؤى جديدة" من جانب السياسات الحكومية،** ومن جانب **منظمات المجتمع المدني،** بالإضافة إلى تفعيل "**المسئولية الاجتماعية**" للقطاع الخاص... هذا ويرتبط بما سبق طرف أساسى وهو **المجتمع ككل،** وقد أكدنا من قبل فى القسم السابق، أن "الإدراك المجتمعي" للمخاطر هو عامل مهم فى المواجهة، وكان طرحنا أن إدراك المخاطر هو أمر نسبي، يختلف – ليس فقط من بلد لآخر– بل من شريحة اجتماعية إلى أخرى، ومن فرد إلى آخر (وفقاً لمتغيرات التعليم والدخل، والثقافة، والنوع الاجتماعي، والموقع الوظيفي...)•.
- **الملاحظة الثانية: أنه رغم تعاظم المخاطر الاجتماعية وإمكانات تحولها لأزمات كبرى تهدد بعض المجتمعات العربية لأنها تمس الاستقرار السياسى والاجتماعي، وأمن المواطن، إلا أننا فى الوقت نفسه، يمكن أن نلمس فى معظم التقارير الوطنية،**

• لقد لفتت عدة دراسات اجتماعية ضمن "أنثروبولوجيا المخاطر"، اهتمامنا إلى أن الشرائح الغنية ورجال الأعمال، هم الأكثر تخوفاً وشعوراً بالتهديد من المخاطر، هم لديهم من المصالح والوعى ما يجعلهم "أكثر استشعارا" للمخاطر الاقتصادية والاجتماعية.

إيجابيات كثيرة فى المجتمعات العربية علينا أن نتمسك بها، ونعمل على تعظيمها... هذه الإيجابيات نلمسها فى استمرارية التضامن، والتكافل، والتساند داخل المجتمع... وإلا كيف نفسر تدفق التمويل من القادرين إلى الفقراء عبر الآلاف من المنظمات الأهلية فى المنطقة العربية؟ وكيف نفسر استجابة القطاع الأهلى إزاء مخاطر أدركها وسارع إليها قبل الحكومات ذاتها؟ وكيف نفسر الجهود المتواصلة من جانب منظمات المجتمع المدنى التى تستهدف التوعية والتثقيف والدفاع عن حقوق فئات مهمشة/ مستبعدة اجتماعياً؟ وكيف نفسر الخبرة اللبنانية مثلا فى زمن الحرب الأهلية حين تحمل المجتمع المدنى – فى غياب الدولة– مسئوليات الرعاية والإغاثة والصحة؟

- **الملاحظة الثالثة: إن حدة وكثافة المخاطر الاجتماعية، تختلف من بلد إلى آخر – ضمن التقارير الوطنية هذه التى نقرأها بشكل نقدي– وذلك وفقاً للهيكل الديموجرافى للسكان، ووفقاً لمؤشرات التنمية البشرية، خاصة الدخل والصحة والتعليم، وكذلك وفقا للثقافة والقيم والتقاليد..** لقد فتحت بعض التقارير الوطنية "**الصندوق الأسود**" لمخاطر قيمية وسلوكية، كانت الغالبية تحرص على تجنب الخوض فيها... الآن تقريرنا عام ٢٠١٣، يطرح بقوة **ظاهرة الاتجار بالبشر**، واستغلال النساء والفتيات الصغيرات، بل الاتجار فى الأطفال (حالة اليمن)، وعدة تقارير تتحدث عن **العنف المدرسى** أو العنف فى مؤسسات التعليم، ليس فقط من جانب المدرسين والمربين، ولكن من جانب الطلاب بعضهم إزاء البعض الآخر **وعنف الطلاب – أطفال وشباب– فى مواجهة المعلم** (المغرب، تونس، مصر، السودان..).. فتح "الصندوق الأسود" المذكور كشف أيضاً فى عدة تقارير عن ممارسات أهدرت الكرامة الإنسانية، والقيم التى تستند إليها الأسرة، حين تعرضت لزنى المحارم والعشوائيات، وحين تعرضت – استناداً إلى بحوث ميدانية– إلى العنف المعنوى والمادى الذى تتعرض له النساء، وحين تعرضت بعض التقارير بوضوح (لبنان) لتحالفات السياسة مع رجال الأعمال وممارسات كبرى للفساد، لا تتعرض لأية مساءلة، و"شكلت نموذجاً لممارسات فساد فى الشرائح والطبقات الأدنى".
- **الملاحظة الرابعة:** بدت لنا نتائج هذا التقرير عن المخاطر الاجتماعية ونوعية تدخلات

منظمات المجتمع المدني، **إن هناك مخاطر مشتركة فى مجموعة الدول التى تم تضمينها فى التقرير** (١١ دولة عربية)، كان أبرزها الفقر، والبطالة بين الشباب حملة المؤهلات التعليمية، وتعاطى المخدرات، والفجوة بين الآباء والأبناء فى الأسرة العربية، وارتفاع نسبة الطلاق، وكذلك نسبة العنوسة، والعنف، وأطفال بلا مأوى والأطفال العاملين... وغير ذلك.

فى الوقت نفسه، **بدت مخاطر لها خصوصية فى بعض الدول العربية، التى شهدت ثورات وانتفاضات كبرى**، أهمها: افتقاد الأمن الإنساني، والاستقطاب السياسى والفكري، والانشقاق فى المجتمع، وغياب التسامح، وغياب قبول الاختلاف، إضافة إلى مخاطر اقتصادية كبرى، دفعت إلى المزيد من تهميش الفقراء، وحالة من السيولة المجتمعية، وتفكيك الدولة (مصر، تونس، اليمن، ليبيا....)، والاعتداءات المسلحة على أمن المواطن.

سوف نلمس من تقارير وطنية – متضمنة فى هذا العمل العلمى الجماعي– **مخاطر "الاستبعاد الاجتماعي"** لفئات متعلمة وقادرة على العمل (ضمن الطبقة المتوسطة)، إلا أن هناك تهميشاً لها لأسباب تتعلق بالرأى أو الفكر، أو الانتماء الديني، أو الموقف السياسي... هناك مخاطر اجتماعية أخرى كانت لها خصوصية فى منطقة الخليج، مصدرها الاقتصاد الريعى المبنى على النفط، وانعكاساته على السياسات والمجتمع ذاته (عدم استقرار الدخل، وظاهرة الإنفاق البذخي، واستقدام عمالة وافدة تفوق عدد المواطنين).

- **الملاحظة الخامسة والأخيرة: إننا حين نركز على تفاعلات منظمات المجتمع المدنى مع المخاطر التى تتعرض لها الأسرة العربية، فإننا لا نتحدث عن "كيان متجانس" محدد ومتشابه، سواء ما تعلق بالمجتمع المدني، أو فيما تعلق بالأسر ذاتها** التى نبحث فى المخاطر التى تواجهها. ذلك أن منظمات المجتمع المدني، تتفاوت فى قدراتها البشرية والمادية والفنية، وتتفاوت فى درجة وعيها وإدراكها للمخاطر، وكذلك اقترابها من المخاطر (اقتراب خيرى رعائي، أو اقتراب تنموى حقوقي)، وهى تتفاوت أيضاً فى طبيعة علاقتها بالسكان من منظور التوزيع الجغرافى أو الاحتياجات... إذن

المجتمع المدنى هو "**ظاهرة ثقافية اجتماعية بامتياز**"، تتطلب عدم التعميم من جهة، من منظور قدراتها وإمكاناتها وتأثيرها، وعدم المبالغة من جهة أخرى، من منظور فاعليتها. وعلى الجانب الآخر حين نتحدث عن الأسرة، ينبغى أن نتسلح بالوضوح: عن أية أسرة نتحدث؟ إلى أية شريحة اجتماعية واقتصادية تنتمي؟ هل هى الأسرة فى السياق الريفى أو الحضرى أو فى البوادى أو العشوائيات؟ ذلك بالطبع يقود إلى التأكيد على الطبيعة النسبية للنتائج، وضرورة الربط بين السمات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأسرة، وطبيعة المخاطر التى تتعرض لها وآليات التعامل المتاحة للتعاطى معها.

إن الملاحظات الخمس السابقة تقول لنا إنه من المهم فى هذه اللحظة الزمنية، ومشهد العولمة من جانب، والمتغيرات على الساحة العربية من جانب آخر، مهم القراءة النقدية للنتائج التى نطرحها، وتبنى "رؤى جديدة" لتفهم نسبية المخاطر التى تتعرض لها المؤسسة الأولى للتنشئة الاجتماعية والتى اعتدنا أن نراها الأهم، فقد تراجع دور الأسرة كما تراجع دور الدولة، وداخل الساحة فاعلين جدد (الفضاء الافتراضي)، وخرج الأبناء عن وصاية الآباء، واتسعت الفجوة كثيراً، وتزايد التهميش الاجتماعى للفقراء وفئات أخرى، وتزايدت حدة الضغوط الاقتصادية، وحدث تراجع "غير منظم" من جانب الدولة. تتعاظم المخاطر فى المنطقة العربية ككل، لكن مازال لدينا رصيد لنتعامل معها.

الآن ماذا تقول لنا النتائج؟

ثانياً: منظمات المجتمع المدنى إزاء خريطة الفئات المهمشة:

إذا كانت هذه الدراسة، وغيرها من الدراسات والأدبيات المعنية بالمخاطر، ترى أن المخاطر تشتد وتحتد فى آثارها على "الفئات المهمشة"، ولا تقتصر على حالة "الفقر المدقع"، وإنما تمتد إلى الفقراء ذاتهم ليسقطوا فى مزيد من الفقر (أى الحالة الأسوأ وهى الفقر المدقع)، فإن

تهديدات المخاطر لفئات من الطبقة المتوسطة، تصبح هى الأخرى "تساقط نحو دائرة الفقر" وتقليص شرائح الطبقة المتوسطة، وهى العمود الفقرى فى عملية التنمية والحراك الاجتماعى والسياسي.

نحن هنا معنيون بتدخلات المجتمع المدنى وشراكته للحكومة فى إدارة المخاطر الاجتماعية وهى تضم ثلاثة عوامل تتفاعل معاً وتتداخل وهي: تحليل وتقييم المخاطر، وإرساء الأولويات ثم التدخل لتجنب المخاطر، أو التقليل من احتمالات حدوثها، أو التعامل مع آثارها، والفئات المهمشة، وهى أولى ما هو مستهدف من إدارة المخاطر الاجتماعية.

أ. تعريف التهميش والمهمشين:

ما تعريف التهميش والمهمشين؟ وكيف تحدثت التقارير الوطنية – فى هذا العمل– عن هذه الفئات وتدخلات منظمات المجتمع المدني؟ إن التعريف المبسط يشير إلى أن المهمشين هم "**أفراد وجماعات وشرائح، فى حالة من الضعف الشديد، لا يملكون قدرات وأدوات الدفاع عن أنفسهم لاستدامة الحياة بشكل كريم**"... إن تقييم وضعية الجماعات والفئات المهمشة، فى كل بلد عربي، وفى المنطقة العربية، مهم للغاية، لآن الآثار السلبية للمخاطر أكثر ضرراً عليهم من ناحية، **ومن ناحية أخرى فإن تحديد هذه الفئات المهمشة هو الذى سيسمح باتباع استراتيجيات وتبنى آليات تستهدف حمايتهم من المخاطر، وتجعلنا لا نصل إلى حد الأزمة...** هنا فإن الأزمة (وفقاً لتعريف معهد الأزمات بجامعة جورج واشنطن)، هي: "نقطة تحول Turning Point ومرحلة فاصلة وحرجة فى مسار شىء ما، تبرز حالة عدم استقرار تستلزم تغييراً حاسماً وفورياً"[٢٣]. الأزمة إذن هى حدث رئيسى وعظيم له آثار سلبية كبرى، وتكلفته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية عظيمة.. **المخاطر على الجانب الآخر هى توقع "خسائر محتملة" وكبيرة من مصادر مختلفة، وأولها "المهمشون"، ولكن "التدخلات الاستراتيجية" يمكن أن تمنع هذه المخاطر (مادمنا على وعى بها ونتعامل معها) أو تقلل من احتمالات تحولها إلى أزمات وكوارث كبرى.**

ب. خريطة الفئات المهمشة:

وتطبيقاً لما سبق، واعتمادنا على التقارير الوطنية المتضمنة فى هذا العمل (والذى يمتد إلى ١١ دولة عربية)، **فإن خريطة المخاطر التى تمس الفئات المهمشة، فى المنطقة العربية، تمس بقوة ما يلي:**

١. **الفقراء،** سواء فى دائرة "الفقر المدقع" أو الفقر، وهم لا يملكون أية قدرات أو أدوات يتعاملون بها مع المخاطر.
٢. **البطالة،** وقد ركزت التقارير جميعها على بطالة الشباب حاملى المؤهلات التعليمية.
٣. **النساء الفقيرات المعيلات لأسر،** ركزت عليها الغالبية العظمى من التقارير الوطنية (مصر، فلسطين، لبنان، المغرب، الجزائر...) وقد تراوحت نسبتها ما بين ١٧% و٢٣% من الأسر العربية.
٤. **سكان العشوائيات،** التى تضخمت فى كثير من الدول العربية، وتتركز فيها فئات فقيرة أو معدمة، تغيب عنها بنية أساسية من الخدمات والمياه والصرف الصحي، وأغلبها تنزح إليها فئات مهاجرة إلى العاصمة والمدن، وتشهد اختلالات سلوكية وقيمية كبيرة وقد تناولها بشكل رئيسى التقرير الوطنى عن مصر (عدد هذه الأحياء والمناطق العشوائية نحو ١٠٣٤، وتقدير عدد سكانها بنحو ١٧ مليون نسمة) تناولها أيضاً تقرير لبنان (أحزمة البؤس)، وتقرير المملكة المغربية (مساكن الصفيح)، وكذلك تقرير البحرين (ظاهرة حديثة تتصاعد) وتقرير اليمن.
٥. **الأميون والمتسربون** من التعليم، فئة أخرى هشة لا تمتلك قدرات وأدوات الحماية من المخاطر، ولا تستطيع توفير حياة أسرية كريمة، امتدت آثارها إلى تهميش ملايين الأطفال، ما بين أطفال الشوارع وعمل الأطفال، ويرتبط بهؤلاء الأطفال مخاطر قيمية وسلوكية، تناولتها مختلف التقارير الوطنية (مصر، السودان، لبنان، المغرب، اليمن...).
٦. **فئات اجتماعية أخرى مهمشة،** ليس بالضرورة بسبب الفقر، واعتماداً على مقياس الدخل، ولكنها تشهد حالة من "**الاستبعاد الاجتماعي**" بسبب سياسات رسمية أو اجتماعية (تمس مجتمعاً ما ككل)، وهو ما أدى ببعض الباحثين للحديث – مؤخراً–

عن الاستبعاد "العلائقي" (الناتج عن علاقات اجتماعية)... تحدثت التقارير عن **نساء مهمشات** بعيداً عن المشاركة الاجتماعية والسياسية، بالإضافة إلى فئات أخرى مهمشة لا تحصل على فرص متكافئة فى العمل والترقي، والخدمات، منهم **ذوو الاحتياجات الخاصة**، أو الذين يتعرضون **لإقصاء اجتماعى بسبب** الدين، الانتماء الطائفي، الانتماء السياسى (تقرير لبنان يمس ذلك البعد بقوة، وكذلك تقرير البحرين.). تناولت تقارير وطنية أخرى **التهميش الجغرافى والتنموي**، والذى يعكس أوضاع فئات سكانية كبيرة لم تحظ بفرص متكافئة مع سكان عواصم والمدن الكبرى، وتشهد فوارق كبيرة فى مؤشرات التنمية البشرية داخل نفس البلد، ومن منظور جغرافي.... (الحالة الأبرز هى **مصر** حيث تتسع الفجوة فى مؤشرات التنمية البشرية بين الوجهين القبلى والبحري، حيث يتعاظم الفقر فى الأولى، كذلك فإن تقرير **لبنان** تحدث عن تهميش سكان مناطق الشمال وعكار على وجه الخصوص، وناقشت تقارير **تونس والمغرب** هذه الظاهرة التى تعكس تهميش سكان مناطق بأكملها).

ج. مخاطر تهدد مباشرة تماسك كيان الأسرة:

مخاطر اجتماعية مباشرة تهدد الأسرة العربية، كشفت عنها نتائج التقرير السنوى الحادى عشر للمنظمات الأهلية العربية، والذى يهتم بتدخلات منظمات المجتمع المدنى للتقليل منها، هذه المخاطر تعكس مظاهر – تؤكدها مؤشرات– لها طبيعة اجتماعية قيمية.... **ولعل أبرز ما يميزها هو تصاعدها من جانب (هذا يعنى اشتداد حدتها/ كثافتها)، وتهديدها لكيان الأسرة من جانب آخر، مع تأكيدنا على تفاعلاتها مع متغيرات عالمية واختراقها لقيم وتقاليد الأسرة العربية:**

١. **الطلاق:** لقد رصدت غالبية التقارير الوطنية ارتفاع مؤشرات الطلاق، بما يحمله ذلك من توتر وتفكك على مستوى الأسرة، وانعكاس ذلك على أطفال وشباب هذه الأسر، إضافة إلى الضغوط الاقتصادية والأعباء (التى تضاف عادة إلى رصيد المرأة) وضغوط رعاية الأبناء وتنشئتهم فى مناخ تربوى سليم.. إذا كانت مؤشرات الطلاق ترتفع فى كثير من الدول العربية، فى منطقة الخليج العربي، ومصر، والمغرب، وتونس، والجزائر..، وغيرها لكى تتراوح إلى ربع الأسر وتصل إلى أكثر من ٣٠%

(حالة مصر)، فإن الأهم من الأرقام أو المؤشرات الكمية وما تعكسه، ارتباط هذه الظاهرة بالشباب حديثى الزواج (حالة مصر)، واختراقها كل الشرائح والطبقات (فى الطبقة العليا الموسرة، وعلى الجانب الآخر فى الشرائح الشعبية والدنيا الفقيرة (حالة لبنان).

تقرير مصر يكشف عن ارتفاع معدلات الطلاق فى المحافظات الحضرية مثل القاهرة والإسكندرية وبورسعيد، وانخفاض معدلات الطلاق فى الريف، خاصة فى الوجه القبلي، حيث تترسخ ثقافة وتقاليد رافضة للطلاق (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء- ٢٠٠٨).

٢. **ارتفاع معدلات العنوسة:** هى أيضا ظاهرة تتزايد مؤشراتها وأبرزتها بعض التقارير الوطنية (٩ ملايين فى مصر)، وتناول البعض (فى تقارير المغرب ولبنان وتونس..) ما يعرف "بالعنوسة الدائمة"، أو "العزوف" عن الارتباط فى علاقة زواج، سواء لدى الإناث أو الذكور، وهى أيضا ظاهرة آخذة فى التصاعد فى المنطقة العربية.

سجلت دراسة فى المملكة المغربية تمديد فترة العزوبية، أو ما يعرف بـ "نسبة العزوبة النهائية"، وذلك عام ٢٠١٠، حيث سجلت فى صفوف الأشخاص البالغين ٥٠ سنة ما يعادل ٦%، و٨,٦% من النساء.

٣. وضمن منظومة المخاطر الاجتماعية تقع **ظاهرة الزواج المبكر لفتيات صغيرات** أحياناً، وشابات أقل من السن القانونية للزواج، خاصة فى المناطق التى تسود فيها تقاليد متوارثة، غير منصفة للإناث.. وحين تتزوج الفتيات الصغيرات من كبار السن الأثرياء، فإن البعض يضمن هذه الظاهرة فى الاتجار بالبشر. وقد رصدت تقارير لبنان والمغرب ومصر ظاهرة استغلال الفتيات القاصرات.. تحدثت التقارير أيضاً عن ظاهرة الزواج

العرفى الآخذة فى التزايد (فى المؤسسات التعليمية وغيرها)، والمخاطر الناتجة عن ذلك لحفظ الحقوق والنسب (المغرب، تونس، مصر...).

٤. **الشباب ومخاطر تعاطى المخدرات**، برز خطر مباشر يهدد الأسرة العربية فى كل الشرائح الاقتصادية والاجتماعية، وكانت نسب تعاطى المخدرات بين الشباب صادمة فى تقارير وطنية متعددة، وارتبطت بقطاعات كثيرة من الشباب فى التعليم الجامعى وما قبله، وقطاعات من الشباب فى حالة بطالة عن العمل، أو يعملون بمهن وحرف فنية، وارتبطت بمناطق السكن العشوائية، وامتدت من الذكور إلى الإناث.

دراسة تفشى استهلاك المخدرات فى الجزائر

كشفت دراسة ميدانية واسعة فى الجزائر (عام ٢٠٠٩) على أن أعلى نسبة إدمان وتعاطى المخدرات، تقع فى الفئة العمرية (١٩-٣٠ سنة)، من الذكور والإناث، وأرجعت العينة الأسباب إلى القلق والهروب من الواقع والإنترنت وغياب مشاركة الشباب، وحالة كاملة من "التهميش".

٥. كانت **ظاهرة العنف** محل اهتمام كبير فى كل التقارير الوطنية، التى تضمنتها الدراسة، وبدا "العنف" بكل أشكاله أحد المخاطر الاجتماعية الكبرى، فى جميع الدول العربية محل الاهتمام وأبرزها:

- **العنف داخل الأسرة**، خاصة إزاء النساء، وهو عنف نفسى وجسدى، سجلت مختلف الدراسات اتجاهه نحو الارتفاع.
- **العنف داخل المؤسسات التعليمية**، بين الطلاب بعضهم البعض، والمعلمين إزاء الطلاب، وقد سجلت عدة دراسات ظاهرة عنف غير مسبوقة من الطلاب على المعلمين والأساتذة، وكان أبرزها فى تقارير مصر، والسودان، والمغرب، وتونس.
- **العنف فى المناطق العشوائية**، وتسجيل الأخيرة أعلى معدلات عنف داخل الأسرة، ثم اتجاه المجتمع.

- **ارتفاع معدلات الجريمة والسلوك العنيف،** خاصة من الأطفال الأحداث صغار السن.
- **افتقاد المجتمع للأمن،** فى دول عربية شهدت الثورات والانتفاضات (مصر، وتونس، وليبيا، واليمن، بالإضافة إلى الوضع الخاص فى سوريا والعراق وفلسطين والسودان).

إن انتشار العنف داخل الجامعات، ويسمى فى السودان "العنف الطلابي"، هى انعكاس وامتداد للصراع الحزبى الدائر فى المجتمع... إن النشاط السياسى فى الجامعات السودانية، كما يمارس اليوم، يقوم على خطأ مزدوج فى تقمصه للواقع السياسى العام... دواعى الصراع تكمن فى رغبة أحد الأطراف فرض رأيه وأفكاره بقوة وحمل الآخرين على الاعتراف به... إن سلوك العنف داخل الجامعات بالسودان مرتبط بالبيئة والأسرة وافتقاد العدالة، والأجواء السياسية.. معظم العنف يأتى ضد السلطة والمنشآت الجامعية والأساتذة والإدارة.

٦. **إن ما سبق يعكس اختلال "المنظومة القيمية" بشكل كبير، تحت الضغوط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من جانب، والثقافية من جانب آخر، والتى هددت بشكل مباشر "كيان الأسرة" فى المنطقة العربية،** وهى أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية... اهتزت المنظومة القيمية فى مختلف شرائح الأسرة، وفى مختلف الأقطار العربية... أصبحنا إزاء "إنفاق بذخى ترفي" مبالغ فيه تتحدث عنه وتسجله الدراسات فى دول الخليج العربي، ثم فى مرحلة تالية يمتد هذا "الإنفاق البذخي" إلى شرائح الطبقات العليا، وبعض الشرائح فى الطبقة المتوسطة لتبنى نموذج ورموز الانتماء للطبقة العليا... امتد الحديث فى مشكلة استقدام المربيات الأجانب، وتأثيراتها السلبية، فى دول الخليج وفى لبنان، والأردن، ومصر... واختلال القيم امتد إلى التخلى عن رعاية الآباء والأمهات (المسنون)، داخل الأسرة، ومن جانب الأبناء إلى كل المنطقة العربية... إضافة إلى اهتزاز الهوية، وسعى الأطفال والشباب إلى النموذج الغربى (استخدام اللغة الأجنبية

بكثافة، والحرص على "الماركات" العالمية، والسلوك غير المسئول...)، وعلى الجانب الآخر يتواجد التطرف والتشدد وظاهرة الاستقطاب، ومتابعة المواقع الإباحية على شبكة الإنترنت والتعامل معها، ثم ظاهرة التحرش الجنسى بالفتيات والنساء، والتى أشارت إليها مختلف التقارير الوطنية.

إذن نحن إزاء خريطة للمخاطر، لا ترتبط فقط بالفئات المهمشة والفقيرة، ولكنها ترتبط بالمجتمعات والأسر العربية ككل، وتختلف فى حدتها من بلد إلى آخر ومن شرائح أسرية إلى غيرها فى نفس البلد، بل تختلف من منطقة جغرافية إلى أخرى داخل نفس المجتمع، وترتبط بتفاوت مؤشرات التنمية البشرية.. المخاطر تشتد بالنسبة للفقراء والفئات المهمشة، والنساء المعيلات لأسر والمناطق العشوائية.... الأمية والتسرب من التعليم إلى جانب ضغوط الفقر، تدفع بملايين من الأطفال إلى العمل أو إلى الشارع.. ملايين الشباب يبحث عن فرصة عمل.. نساء مهمشات خارج دائرة المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.. ارتفاع مؤشرات الطلاق، والعنوسة، والزواج العرفي، والزواج المبكر للفتيات القاصرات، هى مؤشرات اختلال قيمى لكيان الأسرة... إضافة إلى سلوك العنف غير المسبوق وتعاطى المخدرات.

إن تعقد وتشابك خريطة المخاطر الاجتماعية تدفعنا إلى البحث فى خريطة المجتمع المدنى العربى للوقوف على وزن اهتمام المنظمات التطوعية الإرادية بمثل هذه المخاطر... ونتساءل ما هى الآليات التى تتبناها، وما هى "قدرات" منظمات المجتمع المدنى للتعامل مع هذه المخاطر؟ .. وهى أمور يتناولها الجزء التالى من هذا العمل.

ثالثاً : المجتمع المدنى وقدراته للتعامل مع المخاطر

أ. الرؤية الحديثة لموقع المجتمع المدنى فى دائرة المخاطر الاجتماعية:

إذا كانت الأدبيات العالمية الحديثة، التى اهتمت بإدارة المخاطر الاجتماعية قد تضمنت رؤية جديدة، تمثل إضافة إزاء التنمية البشرية المستدامة، **فإن أهم ما قدمته ما يلي:**

- **تطوير وبناء رأس المال البشري**، من خلال التمكين للفئات المستهدفة، وبشكل دائم، وتوفير فرص أكبر للفئات الضعيفة والمهمشة، لمواجهة الآثار السلبية للمخاطر.
- **تعدد الفاعلين المؤثرين**، وتنوع أدوارهم فى مواجهة المخاطر، وهم: الحكومة، القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني.
- إن التشاركية هى متطلب رئيسي، لتوفير النجاح فى سعى الأطراف/ الفاعلين لمواجهة المخاطر.
- إن **المرونة والقدرة الاستجابية للسياسة الاجتماعية** من جانب ومنظمات المجتمع المدنى من جانب آخر، (بالإضافة إلى السياسة الاقتصادية والمسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص)، وهى متطلب رئيسى فى مواجهة تهديدات المخاطر.
- **إن الرؤية الحديثة لإدارة المخاطر الاجتماعية، تتخطى الاعتماد على الأدوات المالية**، وتمتد إلى أدوات أكثر **فعالية تدعم العدالة الاجتماعية.. هى شبكة كاملة للأمن الإنسانى** تضم أدوات اقتصادية واجتماعية ورعائية وسياسية (حزمة لاحترام كرامة وحقوق الإنسان).

من الملامح الرئيسية السابقة لإدارة المخاطر الاجتماعية، يمكن أن نذهب – ولو نظريا – إلى أن المجتمع المدنى يتمتع بمزايا نسبية رئيسية فى سياق التعامل مع المخاطر، أولها: أنه يمتد فى نسيج المجتمع ويرتبط به، وقادر على استشعار احتياجاته.. ثانيها: أنه يتمتع بقدرة استجابية عالية ويتسم بالمرونة، وهو متحرر نسبيا عن الإجراءات الحكومية المعقدة، ثالثها: أنه يسعى للشراكة ويرغب فيها وبما يحقق أهدافه، رابعها: أنه معنى بشكل أساسى بالبشر وينحاز إلى الفئات المهمشة.. يقدم خدمات ويدافع عن الحقوق، ومن ثم فهو طرف فى إدارة المخاطر.

السؤال الذى يمكن إثارته فى هذا السياق: ما موقع منظمات المجتمع المدنى فى استراتيجية

إدارة المخاطر الاجتماعية؟.. إن الإجابة عن هذا السؤال سوف تقودنا إلى مناقشة واقع قدرات منظمات المجتمع المدنى فى المنطقة العربية، دون مبالغة أو تهوين.

فى هذا الإطار ودون الدخول فى تفاصيل فنية، نحن إزاء ثلاث استراتيجيات لإدارة المخاطر الاجتماعية تناولتها بعض الأدبيات تفصيلا[٢٤]:

- **استراتيجية منعية:** تستهدف التقليل من احتمالات حدوث بعض المخاطر (من أبرزها تجنب المخاطر فى بيئة العمل، تجنب مخاطر ارتفاع معدلات البطالة، تجنب مخاطر الاستبعاد الاجتماعى فى السياسات الرسمية).
- **استراتيجية مجتمعية "وسيطة"**: وهى التى تتوجه بشكل رئيسى نحو الأفراد والأسر "الأكثر هشاشة وضعفاً"، ومن ثم هى أكثر تعرضاً للآثار السلبية للمخاطر (من أمثلتها تقوية القدرات والتضامن داخل المجتمع، والاهتمام المجتمعى بالمسنين، وذوى الاحتياجات الخاصة، والنساء المعيلات لأسر، والعمل على تفعيل القانون واحترام حقوق الإنسان، والتعامل مع العنف وخرق القانون..).
- **استراتيجية/ استراتيجيات التعامل مع آثار وانعكاسات المخاطر، بعد وقوعها بالفعل** (تقوية وتفعيل أدوات التأمين على المخاطر، تعاون وشراكات مباشرة بين الحكومة والمجتمع المدنى للتعامل مع الآثار السلبية للزلازل والسيول وانهيارات المساكن فى المناطق العشوائية والفقيرة، تهجير المتضررين، دعم مادى مباشر للفقراء للتخفيف من آثار المخاطر، تشريعات وسياسات حمائية جديدة...).

إذن منظمات المجتمع المدنى العربي، لها موقع مهم على خريطة إدارة المخاطر الاجتماعية ووفقاً للاستراتيجيات الثلاث السابقة – وهى متصلة معا ومتفاعلة– فإن هذه المنظمات الطوعية الإرادية، يمكن أن تصنف أنماطها على الوجه التالي:

إغاثية، رعائية، خدمية (استراتيجية رقم ٣).

حقوقية، تنموية، خيرية (استراتيجية رقم ٢).

مراقبة السياسات الحكومية، تحالفات/ تشبيك، ضغوط لمنع أو تجنب مخاطر ترصدها منظمات المجتمع المدنى (استراتيجية رقم ١).

وإذا كانت الاستراتيجيات الثلاث تتواصل وتتفاعل معاً ويصعب الفصل التعسفى بينها، فإن الأمر ذاته ينطبق على منظمات المجتمع المدنى فى المنطقة العربية.. ذلك أن المنظمات التنموية تتداخل مع الحقوقية، وتستهدف التمكين (خاصة الفئات المهمشة)، كما أن المنظمات الخيرية والرعائية والخدمية يمكن أن تتداخل أدوارها معاً، ويمكن أن تكون منظمة إغاثية بالدرجة الأولى، حين تتعامل مع المخاطر بعد حدوثها... من ناحية أخرى، فإن المنظمات الأهلية قد تكون محلية تنشط فى مجتمعات صغيرة، أو وطنية تنشط على المستوى القومي، أو قد تكون عالمية تتسم بقدرات استجابية ومرونة، وموارد بشرية ومادية تسمح لها بتخطى الحدود الجغرافية (أطباء بلا حدود، الهلال الأحمر، أوكسفام، منظمة العفو الدولية، بعض منظمات الأمم المتحدة مثل الصحة العالمية فى حالة تفشى الأمراض والأوبئة... وغير ذلك).

بالإضافة إلى المساحة التى تشغلها منظمات المجتمع المدني، ضمن استراتيجيات وترتيبات إدارة المخاطر، **فإن هناك مساحة أخرى للقطاع الخاص يتعاظم دورها فى الأسواق الرأسمالية**، ويتصاعد دورها – أحيانا– فى المنطقة العربية، وهو ما نعبر عنه "بالمسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص"... وهو ما يعكس أحد المفاهيم والممارسات العالمية، التى توجه إليها اهتماماً كبيراً فى إطار العولمة... إن الشركات الدولية عابرة الحدود، وكذلك المؤسسات الخاصة التجارية والمالية، اتجه عددها وأنماط تعاملها مع المخاطر نحو التصاعد فى المنطقة العربية من منظور استراتيجيات التقليل من فرص المخاطر أو التعامل مع آثارها السلبية... وهى فى ذلك تسهم فى تحقيق الاستقرار الاجتماعي، الذى يسمح لهذه الشركات بالاستمرار، وبالتالى يوفر لها الأرباح.

إن التقرير السنوى التاسع للشبكة العربية للمنظمات الأهلية عن "المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص"، تعرض لنماذج إيجابية من ممارسات المسئولية الاجتماعية... شركات كبرى فى المنطقة العربية، بادرت بتأسيس منظمات أو مؤسسات أهلية، قامت بأدوار إغاثية إزاء المخاطر والفئات الهشة، وأسهمت بدعم كبير لتطوير تكنولوجيا

الاتصال فى المدارس والجامعات (خاصة شركات المحمول)، وبعضها اهتم بالتنمية وتمكين الفئات الهشة، بشراكة منظمات أهلية (تركيز على مناطق جغرافية محرومة أو اهتمام بتوفير فرص عمل للشباب الخريجين، أو دعم المشروعات الصغيرة... وغير ذلك).. إلا أننا نؤكد أن هناك احتياجاً عربياً لتعميق ونشر ممارسات المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

إلا أنه رغم تعدد الفاعلين أو اللاعبين actors تظل السياسات الاجتماعية والاقتصادية للحكومات – والبيئة السياسية والتشريعية المهيئة– هى المحرك الرئيسى لدوافع وقدرات الأطراف الأخرى، خاصة المجتمع المدني، للتعامل مع المخاطر والتقليل من آثارها السلبية، ونتعرض فى النقطة التالية لمناقشة وتحليل بنية المجتمع المدنى فى مختلف الدول العربية، وواقع وفرص تدخلاتها النوعية، من منظور المخاطر الاجتماعية التى تهدد الأسرة العربية.

ب. ملامح استجابة منظمات المجتمع المدنى للمخاطر الاجتماعية التى تهدد الأسرة:

رغم أن عدد الجمعيات الأهلية، أو ما نتوافق حوله بمنظمات المجتمع المدني، يشكل بنية المجتمع المدني، بمختلف أنماطها ومجالات عملها، إلا أن ذلك لا يعنى الفاعلية أو الكفاءة، والتى تقاس بمؤشرات متعددة، أبرزها تحقيق أهدافها – وفقاً لمواردها البشرية والمادية– التى تبنتها وأعلنتها، وبنوعية جيدة[٢٥]. ومن ثم هناك تفاوتات كثيرة، كما أشرنا من قبل، بين هذه المنظمات، ومن الصعب الوصول إلى "تعميمات".

لكننا هنا نختبر بنية منظمات المجتمع المدنى هذه (حجم القطاع وأنماطه)، لكى نحدد ملامح استجابة هذه المنظمات للمخاطر التى تهدد الأسرة، وتدخلاتها النوعية والقطاعية التى تقلل من احتمالات المخاطر أو تتعامل مع آثارها... والجدول التالى يوضح العدد الإجمالى فى كل بلد عربى – توافرت لدينا بيانات حديثة عنه– وذلك مطلع عام ٢٠١٣

البلد	العدد الإجمالي	ملاحظات
مصر	٣٦٧٣٤	تقدير رسمى آخر تم إعلانه مطلع ٢٠١٣ هو ٤٢ ألفاً
لبنان	٦٦٠٠	٢٠١٢
فلسطين	٢٩٤٥ (الضفة، غزة)	تركز الغالبية فى الضفة الغربية
الأردن	٢١٣٩	_____
السودان	٣٣٠٠	يضم هذا التقدير عدداً كبيراً من فروع المنظمات الاجنبية
تونس	١١٧٤٠	مطلع ٢٠١٢
الجزائر	١٠٢٨•	يمثل عدد الجمعيات الوطنية مطلع ٢٠١٢
المغرب	٤٥٠٠٠	موقع إلكترونى يشير إلى ٥٠٠٠٠ عام ٢٠١٣
البحرين	٥٤٤	منتصف ٢٠١٢
قطر	٣٣	٢٠١٣
اليمن	٨١٢٥	٢٠١٢
الإمارات العربية المتحدة	١٤٤	٢٠١٢
المملكة العربية السعودية	٦١٧	٢٠١٢
الكويت	٨٨	مطلع ٢٠١٣
سلطنة عُمان	١٢٤	مطلع ٢٠١٢

إن الجدول السابق الذى يكشف عن إجمالى عدد الجمعيات، فى البلاد العربية يبين لنا عدة أمور – إذا تمت المقارنة مع سنوات سابقة– **أولها** أن العدد الإجمالى يتجه إلى التصاعد فى

• الإحصاء فى الجزائر يعتمد على مستويين: جمعيات وطنية تنتشر فى كل الولايات ولها فروع، وأخرى محلية جذورية، وروابط للجيرة وأولياء أمور الطلاب وغير ذلك، وتصل إلى ٩٢ ألفاً تقريباً، ونلحظ اتساع الغطاء القانونى ومن ثم اتساع مفهوم "الجمعية".

غالبية الدول العربية، عدا دول مجلس التعاون الخليجى حيث معدل نمو الجمعيات بطئ نسبياً. **ثانيها** أن كلاً من مصر وتونس شهدتا بعد الثورة وإسقاط النظام الحاكم زيادة ملحوظة فى عدد الجمعيات ارتبطت بالعامين السابقين فقط (٢٠١١ ، ٢٠١٢)، حيث تم تسجيل أكثر من ٤٠٠٠ جمعية فى مصر، وحوالى ٢٠٠٠ جمعية فى تونس (وأكثر من ١٠٠٠ جمعية بعد الثورة فى اليمن)، وهو ما يمكن تفسيره ببساطة "بتسامح" الحكومات الجديدة مع تسجيل الجمعيات من ناحية، وتنامى النزوع الطوعى للمشاركة (ومع ذلك فإننا حين نصل إلى الأنماط ومجالات النشاط سوف نلمس تفسيرات أخرى، لأن عدداً كبيراً من هذه الجمعيات له مرجعية دينية وسياسية). **ثالثها** إن الرقم الإجمالى فى فلسطين والذى يقترب من ثلاثة آلاف مطلع عام ٢٠١٣، يرتبط بالحالة السياسية الصراعية وبالعمل الإغاثي. **رابعها** أن العدد الإجمالى فى السودان الذى اتجه للتزايد، مصدره توافد وتواجد مئات من فروع المنظمات الأجنبية (الإغاثية)، والتى تدخل ضمن منظومة الجمعيات بالسودان.

وفقاً لمجالات نشاط المنظمات الأهلية فى البلاد العربية، ما أهم المخاطر التى تتوجه نحوها؟

١. **كثافة الاهتمام بمخاطر الفقر فى المنطقة العربية:** هناك اقترابان للتعامل مع الفقراء والفئات المهمشة، أولهما خيرى تسكيني، وثانيهما تنموى تمكيني.. إن **الاقتراب الخيرى** هو التقليدى بمعنى أنه ممارسة تقليدية تاريخية، ترتبط بنشأة قطاع كبير من الجمعيات، ينزع نحو البر والإحسان وعمل الخير، لمساندة الفقراء... يرتبط التوجه الخيرى بنشأة قطاع كبير من الجمعيات، ويستند إلى ثقافة دينية تدعو لمساعدة المحتاجين والفقراء بشكل مباشر.. ومن ثم هناك علاقة مباشرة بين مانح ومتلق، هذه العلاقة بعضها دائم بين الطرفين، أو موسمى يرتبط بمناسبات (الأعياد، شهر رمضان، دخول المدارس..) أو قد يرتبط بمخاطر أخرى تتعرض لها الأسر الفقيرة (وفاة العائل، انهيار مسكن، ..)، هذا التوجه الخيرى التقليدي، يوصف بأنه "تسكيني" أى يحافظ على استمرار الحياة بتوفير احتياجات رئيسية للأسر الفقيرة، ويمكن أن يندرج ضمن هذه المنظمات التى تشكل الغالبية فى كل الدول العربية:

- ✓ منظمات أهلية تقدم مساعدات مادية وعينية للأسر الفقيرة.
- ✓ منظمات أهلية تنشط فى كفالة الأيتام.
- ✓ منظمات إغاثية (أغلبها فى فلسطين، ولبنان، والسودان، والعراق، وليبيا بعد إسقاط

النظام...)، وهناك منظمات في بلاد أخرى معنية برعاية المهجرين من المناطق التى تشهد كوارث ونزاعات مسلحة إلى المجتمعات الجديدة التى هاجروا إليها.

- ✓ منظمات رعائية وخدمية، تهتم بتقديم خدمات صحية ورعاية اجتماعية للأسر الفقيرة، هى هنا أيضاً تتجاوب هذه المنظمات مع احتياجات أساسية للأسر الفقيرة.

منظمات إغاثية فى مصر

نتيجة هجرة الآلاف من النزاعات المسلحة من العراق، والسودان ثم من سوريا مؤخرا، تم تأسيس عدة جمعيات أهلية فى مصر لرعاية الأسر التى هربت من ويلات النزاعات المسلحة، وتركزت هذه المنظمات الإغاثية فى المدن الجديدة وفى أطراف القاهرة... وتستهدف هذه الفئات لمساعدتها مادياً، وتوفير مساكن وإعاشة، وتيسير استخراج أوراق رسمية لهم، وإلحاق أبنائهم بالتعليم، من أبرزها جهود الجمعية الشرعية فى مدينة ٦ أكتوبر (حيث يتركز المهاجرون من سوريا) لرعاية ٢٠٠٠ أسرة شهريا.

أما **الاقتراب الثانى** الذى يميز قطاعاً آخر من المنظمات الأهلية يهتم بالفقراء – باعتبارهم الأكثر تضرراً من المخاطر– فهو اقتراب تنموى تمكيني... وهو يتفق مع التوجه الخيرى من منظور الاهتمام بالفقراء، واعتبارهم الفئات الهشة الأولى بالرعاية، لكنه يختلف من عدة زوايا عن نظيره الخيري.. **الزاوية الأولى** أن التوجه التمكينى يوفر أدوات القوة للفقراء والفئات المهمشة، من حيث التأهيل والتعليم والتوعية والتثقيف، بهدف الاعتماد على الذات.. **الزاوية الثانية** أن الاقتراب التمكينى يسهم فى كثير من الأحيان، فى تغيير نوعية حياة الفقراء وحمايتهم من الوقوع فى دائرة الفقر المدقع، أو الانزلاق فى مجالات الانحراف والجريمة... **الزاوية الثالثة** أن الاقتراب التمكينى للفقراء قد طرح علينا خبرات جديدة متمايزة لحماية حقوق الفقراء والدفاع عنهم[٢٦].

منتدى الزهراء– المملكة المغربية

شبكة تجمع عدداً من المنظمات الأهلية المعنية بالأسر الفقيرة من مختلف ربوع المغرب، وتتوجه بشكل خاص نحو تأهيل وتدريب هذه الأسر، وفى جيوب الفقر فى عدة مناطق، وهى فى هذا تقوم بأنشطة حمائية للأسرة وتوفر التدريب والتأهيل وفرص العمل، وهى فى عملها تركز على النساء والفتيات الفقيرات، لحمايتهن من الاستغلال... وقد كانت شبكة الزهراء طرفاً رئيساً يشارك الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، فى برنامج المجموعات التنموية الذى امتد إلى ٦ دول عربية... إن شبكة الزهراء – ذات التوجهات الإسلامية– تخطت العمل الخيرى التقليدي، وتبنت تمكين الأسرة الفقيرة ككل، واستهدفت عبر ذلك مكافحة الاتجار بالبشر (النساء والفتيات القاصرات) وهى تطرح نموذجاً متميزاً يدرك مخاطر تهدد الأسر الفقيرة، ويتعامل معها بشجاعة.

إن واقع العمل الأهلى فى مختلف الدول العربية، يسجل لنا أن النمط الرئيسى الغالب فى أنشطة الجمعيات الأهلية، هو الخيرى التقليدى الذى يعتمد على علاقة مباشرة بين مانحين (متبرعين) وأسر فقيرة... هذا النمط الذى يطلق عليه فى أغلب الأقطار العربية (المساعدات الاجتماعية) يتراوح بين ٣٢% (فى حالة مصر)، وحوالى ٨٥% (فى حالة دول مجلس التعاون الخليجي).

ولا شك أننا إذا أضفنا للتقدير السابق، منظمات أهلية تنشط فى تقديم الرعاية الاجتماعية والصحية، وكذلك تلك التى تركز على كفالة اليتيم ورعاية ذوى الاحتياجات الخاصة (فى الفئات الفقيرة) فإن الملمح الرئيسى لبنية المنظمات الأهلية سوف يكون ملمحاً "خيرياً رعائياً خدمياً".

الجمعيات والصناديق الخيرية فى مملكة البحرين

إجمالى عدد الجمعيات فى البحرين ٥٤٤ جمعية وفقاً للموقع الإلكترونى لوزارة التنمية الاجتماعية، ما يقترب من المائة هى

جمعيات خيرية تنتشر فى مدن وقرى البحرين، وتعمل على مساعدة الفقراء والأرامل والأيتام. وهناك نمط آخر مماثل يطلق عليه "الصناديق الخيرية"، والتى تقوم بذات مهام الجمعيات الخيرية، ويشكلها أهالى منطقة أو قرية أو مدينة، وتقدم المساعدة لها فقط.. وأصبح من الممكن الآن تأسيس أكثر من صندوق خيرى فى نفس المنطقة، مما خلق "طائفية فى العمل الخيري" أو "اصطفاف طائفي"، طبقاً لدراسة البحرين.

٢. **البطالة لها موقعها المهم على خريطة المخاطر التى تهدد الأسرة العربية، خاصة بطالة حملة المؤهلات العلمية من الشباب،** وهى أحد مصادر تغذية الفقر لاستمرار عبء الإعالة على الأسرة من جانب، وأيضاً مصدر لتوترات وانحرافات، سجلتها مختلف التقارير الوطنية.. ومن ثم فإن العقد الأول من الألفية الثالثة – على وجه الخصوص– قد ارتبط بتأسيس منظمات أهلية تنموية، تتوجه نحو توفير فرص عمل للشباب من خلال التدريب والتأهيل للإعداد لسوق عمل متغير، وتوفير القروض الصغيرة والمشروعات الصغيرة.

تعتمد المنظمات الأهلية النشطة فى هذا المجال على عدة مصادر، أهمها: الصندوق الاجتماعى (أو صندوق التنمية) وهى صناديق أسستها بعض الحكومات التى اعتمدت سياسة الخصخصة، ورأس مالها أغلبه من مؤسسات مالية عالمية، وأحياناً حكومات دول كبرى، وشركات قطاع خاص.. وهذه الصناديق القومية تتعامل مع بطالة الخريجين، وتوفر لهم فرص عمل، من خلال جمعيات أهلية نشطة تنتشر فى ربوع البلاد، تقوم بدور الوسيط فى المنطقة التى تتواجد فيها (جماعات رجال الأعمال فى مصر تبنت هذا التوجه فى التسعينيات من القرن العشرين وحتى اللحظة الحالية).. مهم الإشارة إلى أن هذه الخبرات، لم تقيم بالقدر الكافي، وهى تواجه صعوبات فى القروض وإدارة المشروعات الصغيرة، من أبرزها ارتفاع نسبة الفائدة.

منظمات قطاع التنمية الاقتصادية

– فلسطين–

إذا كان إجمالى عدد المنظمات الأهلية فى فلسطين يقترب من ثلاثة آلاف، فإن ١٢% من هذه المنظمات ينشط فى مجال التمكين الاقتصادي، حيث تقدم هذه المنظمات خدمات التمويل الصغير وبالغ الصغر للأسر الفقيرة (٥٧% من الأسر الفلسطينية يقل دخلها عن خط الفقر الوطني)، وتوجه اهتماماً خاصاً للنساء... هذه المؤسسات والمنظمات الأهلية تتعاون مع خبرات محلية ودولية لتدريب القوى البشرية، وتوفير فرص عمل لها.. الإشكالية الرئيسية أمامها هى اعتمادها شبه الكامل على المنح الخارجية، وهذا القطاع يحصل على ٢١% من مجموع المساعدات الخارجية، وهو ما يهدد فكرة الاستدامة.

وإذا كانت هناك جهود حكومية وأهلية تستهدف التقليل من الفقر، ومواجهة تحدى البطالة فى معظم الدول العربية، **فإن الشراكة بين الطرفين لا تزال تواجه إشكاليات عديدة، كان أهم ما تم رصده فى تقريرنا هذا:** القدرات البشرية والمادية المحدودة للمنظمات الأهلية فى المناطق التى تمثل جيوب الفقر وتتركز فيها البطالة، وضعف التنسيق بين الشركاء والعمل على مستوى الفرد أو الأسرة، وليس على مستوى المجتمع المحلى ككل، هذا بالإضافة إلى القصور فى تدفق المعلومات مما يحد من الوصول للمستهدفين.

محدودية قدرات المنظمات الأهلية فى اليمن

بشأن التعامل مع الفقر والبطالة

إن تزايد معدلات الفقر فى اليمن (تصل إلى ٥١%) وارتفاع نسبة البطالة (٣٤%) مع ارتفاع عبء الإعالة (٧ أطفال)، يتركز بشكل كبير فى الريف، مما كان يستوجب حضور كبير للمنظمات الأهلية

لتعمل فى برامج التخفيف من الفقر، وهو الأمر الغائب... إضافة إلى هيمنة التوجه الخيرى على نشاط الجمعيات، إذ تتواجد ٥٥ منظمة أهلية فقط تتبنى التوجه التمكينى (التدريب، التأهيل، القروض الصغيرة التى تصب فى صالح الأسرة..) من إجمالى ٨٢٧١.. إن القطاع الأهلى فى اليمن يعانى من تدنى القاعدة الاجتماعية له (أى المتطوعين)، ومحدودية القدرات البشرية والمادية، التى يمكن أن توفر الاستدامة فى عمل المنظمات التنموية، وتقوية إطارها المؤسسي، ومن ثم قد تجد المنظمات الأهلية أن أفضل مجال لعملها هو تقديم مساعدات مباشرة للفقراء.

٣. **وتبدو ظاهرة عمل الأطفال، وأطفال الشوارع (أو الأطفال بلا مأوى) إحدى النتائج أو المظاهر الرئيسية التى ترتبط بمخاطر الفقر والبطالة**، وترتبط بتفكيك "كيان الأسرة"، كذلك ترتبط المخاطر الاجتماعية – وفقا لنتائج الدراسات الميدانية– بتدنى نوعية التعليم الحكومي/الرسمي، الذى أصبح طارداً للأطفال، وتكون المحصلة النهائية هى التسرب، وعمل الأطفال، وأطفال الشوارع.

وفى هذا السياق اشتدت المخاطر الاجتماعية المذكورة فى مصر، والسودان، والمغرب، واليمن، وتفاوتت جهود المنظمات الأهلية فى الاستجابة لها... **وهنا قد يكون من المهم الإشارة إلى أن أولى وأهم مبادرات التوجه لمخاطر عمل الأطفال، وأطفال الشوارع، فى أوائل ثمانينيات القرن العشرين، كان مصدرها جمعيات أهلية فى مصر، وتأسيس البعض منها فى ذلك الوقت بمبادرة من رجال أعمال...** هذه المنظمات وغيرها، هى التى دقت ناقوس الخطر، وطالبت الحكومة برعاية هذه الفئات وإصدار تشريعات منظمة لعمل الأطفال وحمايتهم من مزاولة الأعمال الخطرة، ولا تزال هذه المنظمات (قرية الأمل على سبيل المثال..) وغيرها، تنشط فى هذه المجالات.. إلا أن المحصلة النهائية لهذه الجهود، وبسبب غياب سياسة اجتماعية حمائية شاملة، لم تسفر عن حصار هذه الظاهرة... فالتعامل مع هذه المخاطر اقتصر على النتائج دون

التصدى للأسباب الرئيسية التى أبرزتها الدراسات الميدانية، وأهمها: ظاهرة الفقر، العشوائيات، البطالة، التفكك الأسري، العنف فى الأسرة، البيئة التعليمية "الطاردة" للأطفال(٢٧).

الهيئة القبطية الإنجيلية فى مصر
تطرح نموذجاً يركز على الأسر الفقيرة للأطفال

إن الهيئة تتبنى توجهاً تنموياً ملموساً منذ بداية نشاطها عام ١٩٥٦، يرتكز على مفهوم التمكين للفئات المستهدفة، وتطور الهيئة القبطية من عملها بصفة دائمة فى مختلف المجالات التنموية.... قدرتها ومرونتها الاستجابية هى أبرز ما يميزها، ومن ثم فإنها تهتم بالأسرة الفقيرة ككل، ثم تنمية المجتمع المحلى الذى تعيش فيه هذه الأسر.. أحد أهم نماذج نشاطها اهتمامها بأطفال الشوارع (فى مناطقهم) واستقطابها لهم من خلال اقتراب شامل – نفسى اقتصادى اجتماعي– وتبرز الفنون ورعاية الإبداع أحد الملامح.. من جانب آخر فإنها تتواجد فى المناطق المهمشة والفقيرة، حيث يرتفع عدد الأطفال المتسربين من التعليم، وتصبح عمالة الأطفال أحد ملامح المنطقة.. فى المشروع التنموى الذى نفذته الهيئة القبطية مع الشبكة العربية للمنظمات الأهلية (٢٠٠٨-٢٠١٢)، كان تمكين الأسرة الفقيرة هو مدخل الاهتمام بعمل الأطفال، وإعادة البعض منهم إلى المدرسة... ومن ثم طرحت الهيئة مع الشركاء نموذجاً متميزاً.

٤. **تضمنت كل التقارير الوطنية مخاطر العنف وتعاطى المخدرات، لدى الشباب خاصة وقطاعات من الأطفال، وبدت خطورة هذه الظاهرة فى انتشارها فى جميع الشرائح الاجتماعية بالمجتمعات العربية.** هى لم تقتصر على الشرائح الفقيرة والدنيا، بل استقطبت شرائح من الطبقة العليا، والطبقة المتوسطة، وتعددت الأسباب لدى الباحثين

التى تفسر تصاعد العنف من جهة، وتعاطى المخدرات من جهة أخرى، وكان أبرزها: التهميش الاقتصادى والسياسى لهذه الفئات، والبطالة، والتعرض بشكل مكثف إلى الإنترنت، غياب المشاركة والحوار وقيم احترام الآراء المخالفة، والحرمان والاستبعاد الاجتماعي.

إن تدخلات المنظمات الأهلية للتعامل مع ظاهرتى العنف وتعاطى المخدرات، تركز الأغلب منها فى إطار استراتيجية التقليل من المخاطر، والبعض الآخر تعامل مع النتائج (علاج الإدمان أو التعاطي) وهو ضمن الاستراتيجية الثالثة للتعامل مع الآثار الاجتماعية للمخاطر.

وهنا من المهم إبداء بعض الملاحظات المهمة على تدخلات المنظمات الأهلية العربية لمواجهة مخاطر العنف وتعاطى المخدرات:

- **أولها: إن مخاطر العنف تتصاعد فى سياق مجتمعى شامل (داخل الأسرة، المدارس، الجامعات، الإعلام، مخاطر الإنترنت، وفى مناخ استبعاد اجتماعى وتهميش للبعض..)، ومن ثم نلحظ تدخلات محدودة من جانب منظمات المجتمع المدني، مع استثناءات قليلة**، منها تعامل المنظمات الحقوقية مع عنف الدولة إزاء شرائح مجتمعية، (رغم أن العنف يكون أحيانا من شرائح مجتمعية ضد الدولة ومنشآتها العامة، وأجهزتها: مصر وتونس بعد الثورة نماذج لذلك). كذلك تعامل المنظمات الحقوقية مع ظاهرة العنف ضد النساء والعنف داخل الأسرة ضد الأطفال، أو العنف داخل المدارس.. إلا أن أسباب العنف ذاته، ترتبط ببنية وهيكلية المجتمع ككل، والسياق السياسى والاقتصادى والاجتماعى الشامل.
- **ثانيها: إن وزن المنظمات الأهلية – ضمن منظومة المبادرات المجتمعية– التى تعنى بالمخدرات ومكافحة التعاطى محدودة**، ولا تزيد على عشرات من المنظمات تركز على التوعية من مخاطر التعاطى فى مواقع تجمع الشباب، أى تهتم بأبعاد الصحة الوقائية والعلاجية، وهناك منظمات أخرى محدودة تهتم بعلاج الإدمان، إلا أن قدرات هذه المنظمات محدودة، بالنظر إلى ضرورة توافر عناصر بشرية

متخصصة تتعامل مع ظاهرة التعاطى (فى حالة مصر مثلاً أمكن تقدير عددها بحوالى ٥٠ منظمة من إجمالى ٤٢٠٠٠ منظمة أهلية).

الشبكة الجمعوية لمكافحة تعاطى المخدرات
– المملكة المغربية–
تم تأسيس هذه الشبكة عام ٢٠٠٩، وتضم فى عضويتها ١٥ منظمة أهلية، ويتركز عملها داخل المؤسسات التعليمية، ويشارك فيها مجموعات من الطلاب تحت إشراف الأطر التربوية، وتسمى "خلايا اليقظة"، وتتعاون هذه الشبكة أيضاً مع الأسر المعنية ومراكز معالجة الإدمان الموجودة بكل مدينة.. يمثل ذلك طرحاً جديداً للتعامل مع ظاهرة المخدرات، باتباع استراتيجيات وقائية، والعمل وسط الشباب – وبهم– فى المؤسسات التعليمية.

ج. قراءة نقدية لسمات تفاعل المجتمع المدنى مع مخاطر مباشرة تهدد كيان الأسرة العربية :

لقد لمست جميع التقارير الوطنية مخاطر مباشرة، تهدد كيان الأسرة، أبرزها ارتفاع غير مسبوق فى معدلات الطلاق، العنف داخل الأسرة، زواج الفتيات القاصرات، ارتفاع معدلات العنوسة، استغلال النساء والأطفال، اختلال المنظومة القيمية التى تحكم علاقات أفراد الأسرة معاً، استقدام المربيات الأجنبيات بكثافة فى بعض الدول العربية، إلى جانب تهميش المسنين وفقدان بعضهم لمساكنهم ومن يعولهم.

السؤال هنا هو كيف تفاعلت المنظمات الأهلية مع هذه المخاطر المباشرة التى هزت كيان الأسرة العربية؟

فى هذا السياق يمكن إبداء عدة ملاحظات مهمة:

١. التوجه العام فى تعامل المنظمات الأهلية مع المخاطر المباشرة التى تهدد تماسك

وتضامن الأسرة، اتسم "بالجزئية والفردية".. من ناحية هناك قطاع حقوقى دفاعى يهتم بالعنف ضد النساء أو ضد الأطفال، والزواج المبكر، والاتجار بالبشر وغيرها، ولكن من ناحية أخرى هناك اجتزاء للمشاكل أو القضايا التى تهدد الأسرة، وفى الأغلب الأعم هناك شبه غياب لتوجه هذه المنظمات للأسرة "كخلية رئيسية" فى المجتمع.

٢. **بدت أولوية الاهتمام من جانب غالبية المنظمات الأهلية فى مختلف الدول العربية، فى اتجاه مخاطر الفقر**، ومن ثم أشرنا إلى اقترابين وهما: الخيرى التقليدى وهو الغالب، ثم التنموى التمكيني، وقد استهدف الاقترابين البعد الاقتصادى بشكل أساسي، هذا على الرغم أن الفقر هو مصدر مخاطر أخرى، لارتباطه بتهديد تماسك وتضامن الأسرة، وارتباطه بسلوك العنف والإدمان، وارتباطه بالاستغلال غير المشروع للنساء والأطفال[٢٨]... من ثم كان الاهتمام بالعامل الاقتصادي، ومقياس الدخل كمعيار رئيسي، أعلى بكثير من اهتمام هذه المبادرات التطوعية بكيان الأسرة ككل، والتوافق بين الوالدين، والقيم ونمط التربية أو التنشئة.

- **بعض التقارير الوطنية ضمن هذا العمل، انتقدت فلسفة ورؤية المنظمات الأهلية، التى مالت إلى تقسيم الأسرة إلى قطاعات (النساء، الشباب، الأطفال..) دون التعامل معها – حتى على المستوى التنموي– كوحدة رئيسية**... يعزز ذلك ما كشفته دراسات ميدانية حديثة عن أن توفير القروض الصغيرة، والمشروعات الصغيرة، وتأهيل وتدريب الأسر فى مجالات إنتاجية – وكلها مجالات نشاط مهمة للمنظمات الأهلية– لم ينعكس على نوعية حياة الأسرة، وتماسكها، وقيمها (العلاقة غير خطية بين زيادة دخل الأسر الفقيرة وحماية كيانها من التفكك) [٢٩].
- إن التقارير الوطنية عن المخاطر التى تهدد الأسرة، تحدث بعضها بوضوح (لبنان، المغرب، تونس، اليمن) عن أهمية "إعادة التوجه نحو الأسرة" ككل، والبعض منها طرح خبرات جيدة.

مراكز الإرشاد الأسرى للتعامل مع المخاطر

إن الفلسفة التى ندعو المنظمات الأهلية العربية، إليها لابد أن تتعامل مع "الغائب الأكبر" عن مجالات الاهتمام، وهو الإرشاد الأسرى الذى يضم ثلاثة أبعاد: "علاجي" يختص بصراعات الوالدين

أو الأبناء، ويهدف لتعزيز التوافق والإسهام فى الصحة النفسية للأسرة، وإرشاد وقائى لتحصين الأسرة ضد المخاطر التى تتعرض لها، وإرشاد تنموى يندرج ضمن برامج التثقيف الصحى والنفسي، والصحة الإنجابية، والإعداد للزواج ومهارات تعامل الوالدين مع الأطفال والشباب والمراهقين... إذا لم تهتم المبادرات الأهلية بالإرشاد الأسرى سوف تتفاقم المخاطر بشكل لا يمكن توقعه فى الدول العربية.

إن نقد المقاربة الرعائية الخيرية مع غلبتها على بنية المنظمات الأهلية، فى معظم الدول العربية، لم تعد وحدها محلاً للنقد والمراجعة والتقييم، وإنما يضاف إليها المقاربة التنموية التى تركز على التمكين، لكنها توجه اهتمامها إلى أفراد أو قطاعات (النساء أو الشباب أو الأطفال..)، دون العمل معها بشكل متكامل، وتحصينها من المخاطر.. ومن ثم نلحظ فى أداء هذه المنظمات تقارير عن أعداد المستفيدين مثلا، دون الاهتمام بمقاربة شمولية، ترصد تعزيز مهارات الأسرة للتعامل مع المخاطر الاجتماعية والسياسية والثقافية، وقدراتها على الحماية من المخاطر الاقتصادية.

مركز الاستشارات العائلية

الدوحة – قطر

يهدف مركز الاستشارات العائلية بدولة قطر إلى التعامل بشكل علمي ومنهجي مع القضايا التي تهدد كيان الأسرة .. ومن ثم يتحرك من خلال برامج وقائية للتثقيف والتوعية بالمخاطر التي تهدد الأسرة ، وبرامج علاجية لحل مشكلات الأفراد والأسر ، سواء بشكل مباشر أو عبر الخط الساخن .. ويركز مركز الاستشارات العائلية بالدوحة على خدمات منع الطلاق ، أو التخفيف من آثاره السلبية والاهتمام ضمان الرعاية الوالدية للابناء.. يبقى أن نعلم أهمية دور هذا المركز في مواجهة ارتفاع نسبة الطلاق إلى ٤٠,٣% عام ٢٠١٠.

رابعاً : مفاتيح إحداث التغيير وتقوية المجتمع المدني:

١. **إن خريطة المخاطر الاجتماعية التى تهدد كيان الأسرة العربية سواء التى ترتبط ببنية الدولة** (الفقر، التهميش، البطالة، تدنى نوعية الخدمات الصحية والتعليمية المتاحة للأسرة) **أو تلك التى تهدد مباشرة الأسرة كمؤسسة أولى للتنشئة الاجتماعية** (ارتفاع مؤشرات الطلاق، سلوك العنف، مخاطر يتعرض لها الأطفال، مخاطر يتعرض لها الشباب، العنف ضد النساء، اهتزاز المنظومة القيمية... وغيرها)، هذه المخاطر **تستلزم سياسات اجتماعية تتخطى فلسفة الرعاية الاجتماعية وتتخطى أدوات الدعم المادية،** لكى تعتمد على حزمة من الأدوات معاً، وهو ما سينعكس بالضرورة على فلسفة وأدوات المنظمات الأهلية العربية فى تعاملها مع المخاطر التى تهدد الأسرة.

> **إن تغيير فلسفة السياسات الاجتماعية للدولة من رعائية إلى تنموية، توفر "التحصين من المخاطر" للأسرة العربية، وسوف يقابله ويتكامل معه تغير توجهات المنظمات الأهلية من خيرية ورعائية إلى تنموية وحقوقية، تسهم فى مواجهة المخاطر.**

٢. **الملاحظة الثانية أن حدة المخاطر الاجتماعية من ناحية وقدرات المنظمات الأهلية من ناحيه أخرى، بينهما "فجوة كبيرة"، وقد يكون أهمها:**

- ✓ **أن هناك مناطق جغرافية مهمشة تنموياً، وحدث إهمال لها على مدار سنوات طويلة من جانب الدولة، وفى نفس الوقت فإن هذه المناطق لا تحظى باهتمام من جانب المنظمات الأهلية (مصر، لبنان، تونس، المغرب، الأردن...).**
- ✓ **مخاطر تهدد الأسرة بشكل مباشر، ترتبط بالتوافق بين الوالدين ونمط تنشئة الأطفال،** ولا تجد الاهتمام من جانب المنظمات الأهلية، على الرغم من توافر المؤشرات والبيانات الرسمية التى تدلل على خطورتها (ارتفاع نسبة الطلاق، ظاهرة الزواج العرفي، العنوسة، الزواج المبكر...).

إزاء هذه المخاطر نلمس محدودية القدرات الاستجابية لكثير من المنظمات الأهلية فى مواجهة مخاطر اجتماعية لها علاقة مباشرة بالثقافة والقيم والتقاليد... من ذلك إمكانات

التأثير فى التمييز بين الذكور والإناث داخل الأسرة، الفجوة التعليمية بين الذكور والإناث، التنشئة الاجتماعية وفقاً للأدوار، اعتماد الوصاية الأبوية بدلاً من الحوار والإقناع، زواج القاصرات، موقف "محايد" من جانب المنظمات الأهلية إزاء ظاهرة الإنفاق البذخي، وإزاء مخاطر الفنون الهابطة عبر الفضائيات، ومخاطر المواقع الإباحية بالنسبة للأطفال والشباب.

تبرز الفجوة أيضاً بين خريطة المخاطر الاجتماعية، وخريطة المجتمع المدنى حين تتصاعد الأولى من ناحية فى الوقت الذى تميل فيه الثانية (أى منظمات المجتمع المدني) نحو "التسكين" من خلال اقتراب خيرى تقليدى يقدم مساعدات مادية لمواجهة الاحتياجات الأساسية دون إحداث تغيير ثقافى حقوقى تنموي.

هناك فجوة إذن بين تصاعد حدة المخاطر الاجتماعية من ناحية وقدرات المنظمات الأهلية للاستجابة لها من ناحية أخرى.

٣. **الملاحظة الثالثة أن غالبية التدخلات النوعية من جانب المنظمات الأهلية للتعامل مع المخاطر تندرج فى إطار التقليل من آثارها**، بعد اتساع مساحتها وتفاقمها (وهو ما يأتى ضمن الاستراتيجية الثالثة أو المستوى الثالث الذى تحدثنا عنه من قبل حين طرحنا استراتيجيات مواجهة المخاطر).. إن التعامل مع الآثار السلبية للمخاطر من جانب المنظمات الأهلية، هو – للأسف– يتماشى مع السياسات الاجتماعية للدولة نفسها، التى قد تهتم بالآثار دون التعامل مع الأسباب والمصادر... ومن ثم على سبيل المثال تتفاقم ظاهرة تسرب الأطفال من المدارس، ثم ظاهرة الأطفال العاملين، وأطفال الشوارع، وحينئذ يكون محور السياسات الرسمية، وبرامج المنظمات الأهلية، هو تخفيف حدة الآثار السلبية.

الميل للتعامل مع المخاطر التى تهدد الأسرة العربية بسياسات وبرامج "رد الفعل" للتقليل من الانعكاسات السلبية، بدلاً من استشعار المخاطر، وتبنى سياسات تجنبها، ويبدو أن نفس التوجه تتبناه المنظمات الأهلية.

٤. **الملاحظة الرابعة أن "مشهد الفعل الميداني" فى حاجة إلى مراجعة وتصحيح، وضبط المسار فى هذه اللحظة التاريخية الفارقة**، ولعل أهم الأسباب التى تدعونا إلى ذلك، تلمس عدد من المظاهر – التى تشكل مخاطر– فى المجتمع المدني، أبرزها:

- ✓ **ظاهرة تسييس المجتمع المدني**، أى الانخراط فى العمل السياسى الداعم لتيارات وأحزاب سياسية، وإذا كانت بعض التقارير السنوية للشبكة العربية للمنظمات الأهلية، قد لمست من قبل هذا البعد، إلا أننا فى سياق هذا العمل نؤكد على تطور هذه الظاهرة، خاصة حين تبرز فى دول عربية شهدت ما يسمى "بثورات الربيع"... ففى كل من مصر وتونس تم تأسيس مئات المنظمات الأهلية بعد الثورات، تشكل أذرع وأدوات للتيارات والقوى الإسلامية التى وصلت للسلطة منها منظمات نسائية، ومنظمات للشباب، وأخرى خيرية ورعائية تتعامل مع القواعد الشعبية، وتعمل على استقطابها "للموالاة"، والحصول على تأييدها فى الانتخابات.
- ✓ **ظاهرة "تطييف المجتمع المدني"**، والتى عبرت عنها تقارير لبنان والبحرين، والتى عمقت من الفجوة الطائفية القائمة، وأصبحنا أمام منظمات أهلية تفرق فى نشاطها وخدماتها بين المواطنين على أساس طائفي، وهو ما ينسف فكرة المجتمع المدنى من أساسها.. فإذا كانت هناك أحزاب تعلن أن لها "مرجعية دينية"، أو طائفية، فإن ذلك من شأنه تهديد قيم المواطنة والانتماء والهوية القومية وهى مخاطر "تصدرها" ما نتوافق حوله بالمجتمع المدنى إلى المجتمع ككل والدولة.
- ✓ **ظاهرة اختلاط الدعوة الدينية بالعمل الخيري، هى أيضاً ضمن المخاطر التى تهدد المجتمع المدني**. صحيح أن التاريخ العربى قد شهد – منذ ميلاد الجمعيات الأهلية– منظمات ذات سمة دينية، تستند إلى الوازع الدينى لفعل البر والإحسان، ولكن الصحيح أيضاً أنها تبنت قضايا قومية، ومارست أدواراً مهمة للحفاظ على الهوية الوطنية، بما فى ذلك التعليم والثقافة العربية والاستقلال... إلا أن مشهد العمل المدنى الحالى يبرز منظمات خيرية عديدة ومتنوعة، بعضها يعكس التيار السلفى أو الجهادى أو الإخوانى ويخلط أفكاره ودعوته الدينية بالعمل الخيري.. هذا المشهد واضح تماماً فى حالة مصر أكثر من ٢٠٠٠ جمعية أهلية تأسست بعد الثورة تعكس هذه التوجهات وذلك من إجمالى ٤٢٠٠ جمعية تأسست بعد ثورة

يناير... وبنفس الوضوح، واستناداً إلى بيانات رسمية، يحدث ذلك فى حالة تونس، وفى حالة ليبيا، وفى اليمن ومن قبل شهدته العراق.

هناك إذن مخاطر تقترب من منظمات المجتمع المدني، تهدد بتعميق الاستقطاب داخل المجتمع ككل، وتهدد مبادئ المواطنة التى يستند إليها، وتهدد استقلالية منظمات المجتمع المدنى ذاتها، والتى طالما طرحها والمطالبة بها ودخل فى صدامات مع الدولة لتحقيقها.. ثم فى النهاية تتوزع هذه المنظمات "المدنية" بين تيارات وقوى سياسية ودينية وفكرية، وبدلاً من إسهام المجتمع المدنى فى إدارة المخاطر الاجتماعية، يصبح هو ذاته أداة لتعميق المخاطر، والاستبعاد، والإقصاء.. هل هذا هو ما نطمح إليه؟

٥. **القضية الخامسة الكبرى التى ينبغى التعامل معها بصراحة وواقعية، هى مخاطر تهميش المجتمع المدنى ذاته، خاصة أن كتابات علمية متعددة تثير مسألة "تآكل الطبقة المتوسطة"**.. وفى هذا الإطار من المهم إبراز أن هناك علاقة رئيسية بين المجتمع المدنى من ناحية، والطبقة المتوسطة من ناحية أخرى، حيث إن اتساع وتنوع شرائح الطبقة الوسطى، أحد مظاهره يتمثل فى اتساع وتنوع – بالمقابل– فى المجتمع المدني.. فالطبقة المتوسطة من المتعلمين والمهنيين، هى مصدر رئيسى للحراك الاجتماعى والسياسي، وهى التى ترتبط – بشكل رئيسي– بمبادرات طوعية إرادية، هى تسعى إلى إحداث تغيير فى الثقافة السائدة والمجتمع ككل، وهى التى تضغط من ناحية أخرى على الحكومة والسلطة السياسية لاحترام الحقوق والمطالب المجتمعية، والدفاع عن الفئات المهمشة.

إن شرائح كثيرة من الطبقة الوسطى، ترزح تحت ضغوط اقتصادية غير مسبوقة، وانتشار حالة الغلاء، وهى تعانى – فى معظم الدول العربية– من نوعية خدمات تعليمية وصحية متدنية... إن تراجع دخل هذه الشرائح فى مختلف المواقع، يقودها إلى **الانشغال الرئيسى "بلقمة العيش"**، وتكثيف جهودها "لاستدامة" حياتها و"قدراتها"

على إعاشة وتعليم أبنائهم... مهم هنا الربط بين بطالة الخريجين الشباب، وأزمة أو "تأزيم" أوضاع الطبقة المتوسطة، التى بذلت قصارى جهدها لتعليم أبنائهم، وفى النهاية ينضم الأبناء إلى طابور العاطلين، وما يرتبط بذلك من حالة الإحباط واليأس التى تنتابهم، ثم كثافة المخاطر التى يمكن أن يتعرضوا لها (غضب يقود إلى عنف، تعاطى المخدرات، العنوسة، عزوف وعدم قدرة الشباب على تكوين أسرة، الانحراف الأخلاقي، اختلال قيمي..).

مثل هذه الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التى تتعرض لها شرائح الطبقة المتوسطة، تدفعها إلى الانسحاب من "العام" إلى "الخاص"، أى من المشاركة فى الشأن العام فى اتجاه "إدارة همومها الخاصة اليومية".. ومن ثم **تتقلص تدريجياً مشاركة الطبقة المتوسطة فى منظمات المجتمع المدني**، وفى الأحزاب السياسية، وفى مستويات التمثيل السياسى والاجتماعي.. بل تطرح تقارير عالمية للبنك الدولي، إمكانات سقوط الشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة فى دائرة الفقر، لتعاظم المخاطر التى تتعرض لها، وحدوث فجوة بين ما هو واقع فعلا ومطامحها للحراك الاجتماعى والسياسي... فى النهاية يبدو المشهد واضحا – خاصة فى "دول الربيع" التى تشهد أزمات كبرى فى المرحلة الانتقالية بعد الثورة– حين نصبح أمام "دولة هشة" غير قادرة بعد على إدارة المخاطر السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وفى المقابل حالة من "التهميش والفراغ" والبحث عن دور لمنظمات المجتمع المدني.

خاتمـــة:

إن استعراض وتحليل المخاطر الاجتماعية التى تواجه الأسرة العربية، ثم "محدودية قدرات" معظم منظمات المجتمع المدني، إزاء هذه المخاطر، خاصة أنها تتعامل – فى أغلبها– مع هذه المخاطر فى إطار "رد الفعل"، أو من منطلق "التسكين"، وليس العلاج أو التحصين، يدفعنا فى النهاية إلى التأكيد على عدة أمور:

- **أولها: إن التعامل مع المخاطر الاجتماعية من منظور "رد الفعل" أو "التسكين"، هى سمة لإدارة الدول العربية ذاتها للمخاطر**، وهو ما يمكن أن ينتقل بعد ذلك إلى أزمات وكوارث كبرى.
- **ثانيها: تغيير رؤية كل الفاعلين لمواجهة المخاطر الاجتماعية، هو ضرورة، وهى**

رؤية ينبغى أن تبتعد عن التجاهل أو التغافل أو عدم الاعتراف بالمخاطر... أن خريطة المخاطر الاجتماعية، وتدفق المعلومات حولها بشفافية، يقود إلى إدراك سليم للواقع، ثم يقود إلى جهود منظمة وتوزيع أدوار يتفق مع قدرات الحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص... والأخير – وفقا لمؤشرات عديدة– لم يتمكن فى المنطقة العربية بعد من تعزيز مسئوليته الاجتماعية.

- **ثالثها: أن بناء شراكة فاعلة حقيقية، تستند إلى الثقة، والتوافق حول أهداف مشتركة، هو "المخرج الممكن" من مأزق تعدد وتنوع المخاطر الاجتماعية**، والتى تهدد المجتمع بالتوتر الاجتماعي، وعدم الاستقرار السياسي، وتهدد أى جهد يبذل فى التنمية البشرية... إن بناء الثقة بين الأطراف الفاعلة متطلب رئيسى – يحتاج إلى جهود متراكمة– وهو الذى سيقود الشراكة والتنمية.
- **رابعها: أن شراكة المؤسسات الأكاديمية أمر مهم جداً لترشيد خطوات إدارة المخاطر الاجتماعية**، ومن ثم يصبح أفضل الأطر المقترحة من جانبنا هو تأسيس "مراصد وطنية" لرصد المخاطر الاجتماعية، بمشاركة ودعم الحكومة، وبمشاركة فاعلة من منظمات المجتمع المدني، والتى تتمتع بميزة نسبية كبرى، وهى تواجدها "وسط الناس"، وارتباطها بهم، وقدراتها على "استشعار" الواقع بأزماته ومشكلاته والمخاطر التى تهدده.

إن "مراصد مراقبة المخاطر" سوف تستند إلى تطورات كبرى تتحقق فى العلوم الاجتماعية فى الدول الغربية (والعرب يتجاهلونها)، وسوف تستند إلى إرادة سياسية بشراكة الحكومات، وأخيراً وليس أقلها أهمية، فإن منظمات المجتمع المدنى الفاعلة والمؤثرة، سوف تسهم فى تحريك هذه المراصد على أرض الواقع، وفى الاتجاه الصحيح.

خريطة تلخص المخاطر

التي تهدد الأسرة العربية

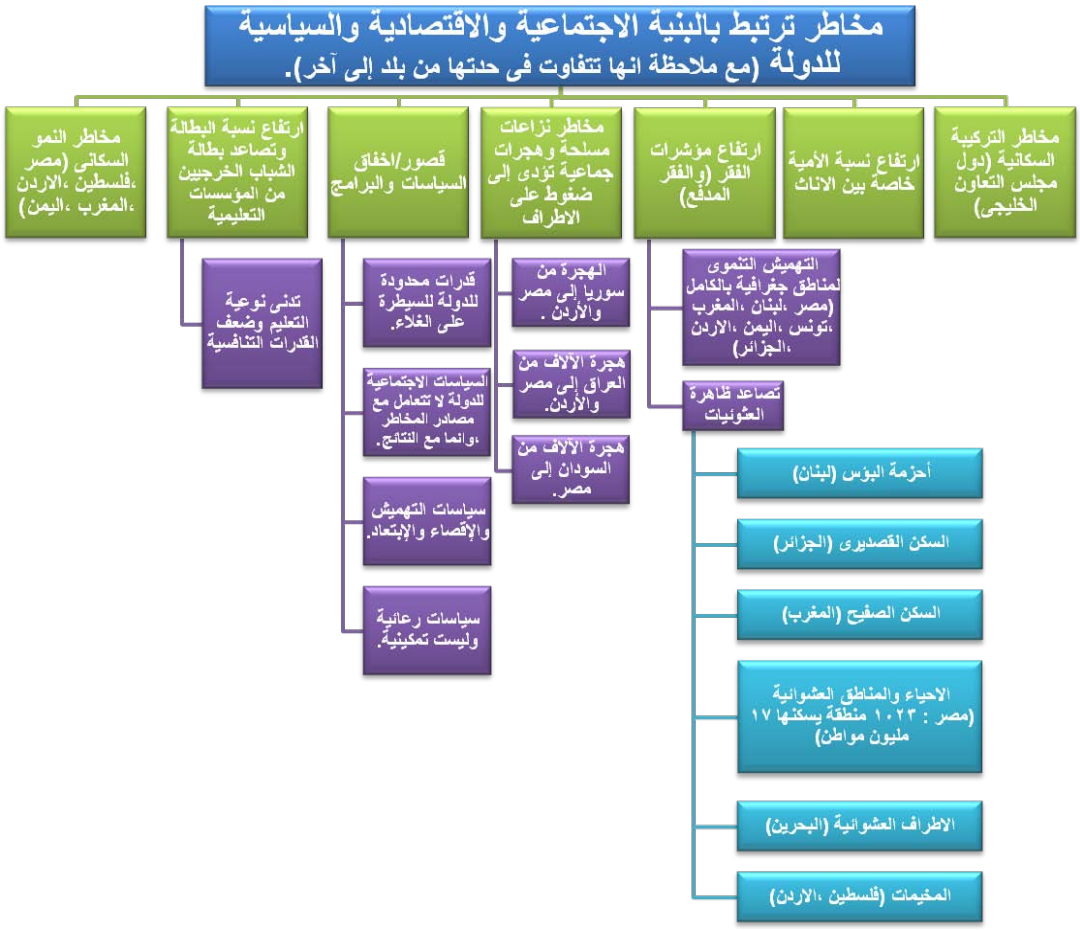
مخاطر ترتبط بالبنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدولة (مع ملاحظة انها تتفاوت فى حدتها من بلد إلى آخر).
مخاطر النمو السكانى (مصر ،فلسطين ،الاردن ،المغرب ،اليمن)
ارتفاع نسبة البطالة وتصاعد بطالة الشباب الخرجيين من المؤسسات التعليمية
تدنى نوعية التعليم وضعف القدرات التنافسية
قصور/اخفاق السياسات والبرامج
قدرات محدودة للدولة للسيطرة على الغلاء.
السياسات الاجتماعية للدولة لا تتعامل مع مصادر المخاطر ،وانما مع النتائج.
سياسات التهميش والإقصاء والإبتعاد.
سياسات رعائية وليست تمكينية.
مخاطر نزاعات مسلحة وهجرات جماعية تؤدى إلى ضغوط على الاطراف
الهجرة من سوريا إلى مصر والأردن .
هجرة الآلاف من العراق إلى مصر والأردن.
هجرة الآلاف من السودان إلى مصر.
ارتفاع مؤشرات الفقر (والفقر المدقع)
التهميش التنموى لمناطق جغرافية بالكامل (مصر ،لبنان ،المغرب ،تونس ،اليمن ،الاردن ،الجزائر)
تصاعد ظاهرة العشوئيات
أحزمة البؤس (لبنان)
السكن القصديرى (الجزائر)
السكن الصفيح (المغرب)
الاحياء والمناطق العشوائية (مصر : ١٠٢٣ منطقة يسكنها ١٧ مليون مواطن)
الاطراف العشوائية (البحرين)
المخيمات (فلسطين ،الاردن)
ارتفاع نسبة الأمية خاصة بين الاناث
مخاطر التركيبة السكانية (دول مجلس التعاون الخليجى)

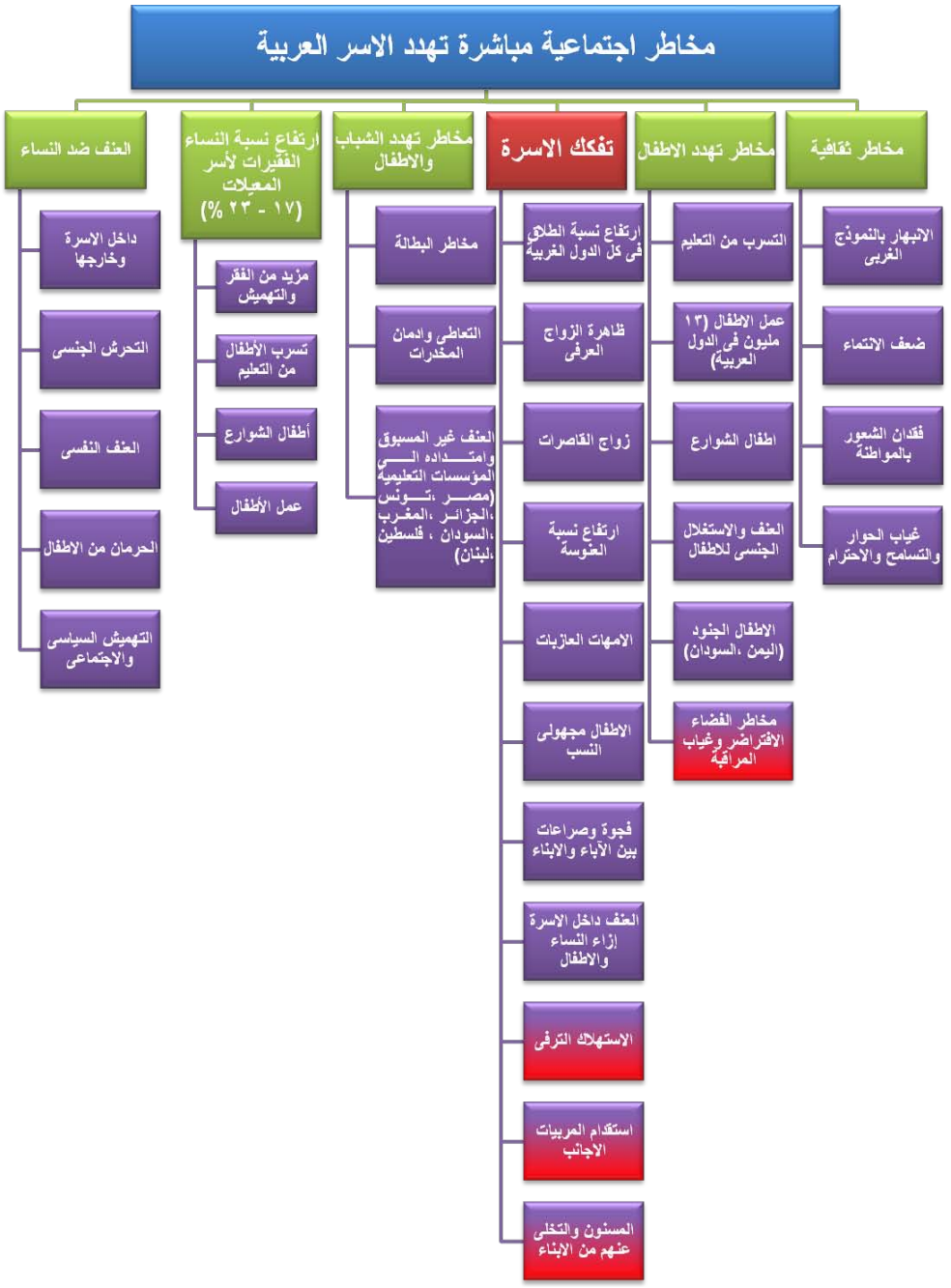
مخاطر اجتماعية مباشرة تهدد الاسر العربية
مخاطر ثقافية
الانبهار بالنموذج الغربى
ضعف الانتماء
فقدان الشعور بالمواطنة
غياب الحوار والتسامح والاحترام
مخاطر تهدد الاطفال
التسرب من التعليم
عمل الاطفال (١٣ مليون فى الدول العربية)
اطفال الشوارع
العنف والاستغلال الجنسى للاطفال
الاطفال الجنود (اليمن ،السودان)
مخاطر الفضاء الافتراضى وغياب المراقبة
تفكك الاسرة
ارتفاع نسبة الطلاق فى كل الدول الغربية
ظاهرة الزواج العرفى
زواج القاصرات
ارتفاع نسبة العنوسة
الامهات العازبات
الاطفال مجهولى النسب
فجوة وصراعات بين الآباء والابناء
العنف داخل الاسرة إزاء النساء والاطفال
الاستهلاك الترفى
استكدام المربيات الاجانب
المسنون والتخلى عنهم من الابناء
مخاطر تهدد الشباب والاطفال
مخاطر البطالة
التعاطى وادمان المخدرات
العنف غير المسبوق وامتداده الى المؤسسات التعليمية (مصر ،تونس ،الجزائر ،المغرب ،السودان ، فلسطين ،لبنان)
ارتفاع نسبة النساء الفقيرات لأسر المعيلات (١٧ - ٢٣ %)
مزيد من الفقر والتهميش
تسرب الأطفال من التعليم
أطفال الشوارع
عمل الأطفال
العنف ضد النساء
داخل الاسرة وخارجها
التحرش الجنسى
العنف النفسى
الحرمان من الاطفال
التهميش السياسى والاجتماعى

تراجع مرجعية الأسرة العربية في مواجهة متغيرات داخلية وخارجية

مخاطر كبرى تهدد فاعلية منظمات المجتمع المدنى
غياب الرؤية العلمية لاولويات المخاطر الاجتماعية
محدودية القدرة على توسيع مساحات الرأى والحراك مع الشباب
التعامل بمنطق رد الفعل وليس المبادرة
فقدان الثقة بين الحكومات والمجتمع المدنى
ضعف تشبيك مبادرات الفضاء الافتراضى مع منظمات المجتمع المدنى
القدارت المحدودة لبناء شراكات فاعلة مع الحكومات والقطاع الخاص
محدودية تجديد القيادات وامكانات لتدوال المواقع المهمة
مخاطر تهدد الاستدامة وتوافر التمويل
تسيس المجتمع المدنى ،تتطييف المجتمع المدنى (توظيفه فى اتجاهات سياسية وطائفية)
نخبوية قطاع كبير من المنظمات الحقوقية

نماذج لبعض منظمات المجتمع المدني التي تجاوبت بقوة مع مخاطر مستحدثة
روابط وطنية لخريجي الجامعات الذين يعانون من البطالة
منظمات تحافظ على حقوق أصحاب المعاشات
منظمات تستهدف محاربة الغلاء
منظمات لمراقبة مخاطر الانترنت والحد منها بالنسبة للأطفال والعائلات
منظمات تحث على إعلاء قيم المواطنة والتسامح ، خاصة لدى الأطفال والشباب
منظمات تتعامل مع ضحايا الهجرة غير المشروعة من الشباب والأطفال
منظمات تستهدف الحد من العنف المدرسي وعنف الطلاب
منظمات واليات جديدة للإرشاد الأسرى
منظمات التثقيف السياسى للشباب، والتوعية السياسية للأسر الفقيرة
منظمات للدفاع عن الحق فى السكن (العشوائيات)
منظمات للدفاع عن الحق فى الصحة

المراجـع:

١. السيد يسين، أمانى قنديل، "المجتمع المدنى فى إطار الخريطة المعرفية للعالم"، في: أمانى قنديل (المحرر والباحث الرئيسي)، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: ٢٠٠٨)، ص ص ٢٢.٣٨.

٢. Social Risk Management, The Human Development Network, (The World Bank: 2003).

٣. السيد يسين، أمانى قنديل، م.س.ذ، ص ص ٢٨-٢٩

٤. Juraj Draxler, Globalization and Social Risk management in Europe: A literature Review, (European Network Of Economic Policy, 2006).

٥. Risk management, White Paper "club de la secrete de l'information François", (Paris:2009).

٦. Beth Kytle & John Gerard Ruggie, Corporate Social Responsibility as Risk management, A working Paper No. 10,(Harvard University, 2005).

٧. راجع: الأمن الإنساني، الأمم المتحدة، (نيويورك: ٢٠٠٢).

٨. Johannes Hoogeveen & others, A guide to the analysis of risk: Vulnerability & vulnerable groups,(The World Bank, 2003).

٩. Guidance on social Responsibility, (ISO 26000, 2009).

١٠. باتريك بيرتى واتل، سوسيولوجيا المخاطر، دار نشر أرمن كولن، (باريس: ٢٠٠٣).

١١. د. أمانى قنديل، المجتمع المدنى والمتغيرات الثورية والإصلاحية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: مارس٢٠١١).

١٢. Guidance on social responsibility, Op.cit. Pp.20-35.

١٣. Robert Holzmann, Social Risk Management: A new conceptual Framework For social protection, (The World Bank, 2000), pp. 3 – 4.

١٤. Robert Holzmann, Op. cit. p. 10-33.

١٥. باتريك بيرتى واتل، سوسيولوجيا المخاطر، م. س. ذ.، ص ص ١٨-٢٢.

١٦. Robert Holzmann, Op. cit. p. 10

١٧. باتريك بيرتي، م. س. ذ.، ص٢٣.

١٨. Robert Holzmann & others, Social Risk Management: The World Bank Approach to social protection in globalizing world, (Washington D.C: 2003). pp5 – 7.

١٩. د. إبراهيم العيسوي، "الفقر ومقاييسه فى ميزان النقد من المنظور التنموي"، في: العيسوى وآخرون، الفقر ومقاييسه المختلفة، المكتب التنفيذى لمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية، (البحرين: ٢٠٠٩). ص ص ٨١– ٢١٣.

٢٠. لمزيد من التفاصيل راجع: تقرير لبنان عن المخاطر الاجتماعية "من التحصين إلى التمكين"، د. كامل مهنا، د. مصطفى حجازي، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: ٢٠١٣).

٢١. د. أمانى قنديل، تقييم دور المجتمع المدنى فى مواجهة الأهداف التنموية للألفية، جامعة الدول العربية، (القاهرة: ٢٠١٢).

٢٢. د. أمانى قنديل (باحث رئيسى ومحرر)، مؤشرات فاعلية منظمات المجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: ٢٠١٠).

٢٣. Emergency Management Glossary Of Terms, Institute For Crisis, Disaster, and Risk Management, (The Gorge Washington University, 2007).

٢٤. Robert Holozmam & others, Op. cit. p.8.

٢٥. راجع أمانى قنديل، مؤشرات الفاعلية، م. س. ذ.، ص ص ٤١–٤٧.

٢٦. لمزيد من التفاصيل بخصوص برامج تمكين الفقراء راجع: "المجموعات التنموية الأهلية: مبادرات رائدة للمنظمات الأهلية العربية فى مكافحة الفقر، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: ٢٠١٢).

٢٧. راجع التقرير السنوى السابع للمنظمات الأهلية العربية "الأطفال فى منظومة المجتمع المدنى العربي"، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة: ٢٠٠٨).

٢٨. لمزيد من التفاصيل عن الاستغلال غير المشروع للنساء والفتيات القاصرات، راجع: د. عبد اللطيف كداي، استغلال القاصرات فى المغرب (دراسة ميدانية)، منتدى الزهراء للمرأة المغربية بالتعاون مع الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، مشروع المجموعات التنموية الأهلية، (الرباط: ٢٠١٢).

٢٩. د.أمانى قنديل، المجتمع المدنى فى مواجهة الأهداف التنموية للألفية، م. س. ذ.، ص ص ٢٥– ٣٠.